ورقة عمل حول

أهم السياسات الملائمة

لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إعـــــداد

د. أحمد الكواز

المعهد العربي للتخطيط

القاهرة : ٦ – ٧ إبريل / نيسان ٢٠١٦

أهم السياسات الملائمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

المحتويات

المقدمة ١

١. السياسات التنموية الداعمة للتنمية المستدامة ٤

٢. عرض موجز لأهم ملامح سياسات الاستقرار الاقتصادي ٤

٣. السياسات التنموية البديلة الصديقة لأهداف التنمية المستدامة ٦

٤. بعض منطلقات السياسات التنموية البديلة ٧

٥. بعض السياسات الاقتصادية المقترحة لخدمة أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية ١٢

١,٥. أبعاد التنمية المستدامة للسياسة النقدية المقترحة ١٢

2.5. أبعاد التنمية المستدامة للسياسة المالية ١٧

١,٢,٥ الإيرادات العامة وتمويل الاستثمارات ٢٠

٢,٢,٥ إعادة توجيه إدارة السياسة المالية نحو السياسة غير الدورية ٢٣

٣,٢,٥ السياسة المالية وإدارة العجز ٢٤

٤,٢,٥ الدعم والسياسة المالية والتنمية المستدامة ٢٧

٦. التعليم لخدمة التنمية المستدامة ٣٢

٧. الصحة لخدمة التنمية المستدامة ٤٣

٨. التماسك الاجتماعي لخدمة التنمية المستدامة ٤٨

٩. السياسات الإسكانية والتجمعات البشرية المستدامة للجميع ٥٥

١٠. التصحر والسياسات المقترحة ٥٨

١١. السياسات اللازمة لتعزيز الحكم الرشيد والنزاهة ٦٢

12. المسؤولية الاجتماعية للشركات ٦٦

١٣. سياسات التنمية المستدامة والأمم المتحدة ٦٨

المراجع ٧٨

الملحق ٨٣

الجداول

جدول رقم (١): بعض اتفاقات صندوق النقد الدولي مع عدد من الدول العربية المؤثرة على نمط السياسات الاقتصادية ٥

جدول رقم (٢): بعض قنوات تأثير سياسات صندوق النقد الدولي على أهداف التنمية المستدامة العربية ١١

الجدول رقم (٣): أهداف البنوك المركزية العربية ١٤

الجدول رقم (٤): متوسط التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عدد من الدول النامية مختارة والبلدان العربية (%) ١٦

الجدول رقم (٥): الإيرادات الضريبية/ الناتج المحلي الإجمالي (%) ٢١

الجدول رقم (٦): هيكل الإيرادات الضريبية للدول العربية، 2013 (%) ٢٢

الجدول رقم (٧): متوسط فائض/ عجز الموازنة/ الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2009-2013 للبلدان العربية حسب فئات الفائض/ العجز ٢٧

الجدول رقم (٨): بعض المؤشرات التعليمية الخاصة بأهداف التعليم للجميع ٣٤

الجدول رقم (٩): نسبة السكان، حسب أقاليم العالم، المستفيدين من أحد أنظمة الرعاية الصحية (%) ٤٣

الجدول رقم (١٠): الأنظمة المختلفة لتأمين الخدمات، والرعاية الصحية، وما يرتبط بها من آليات التمويل ٤٧

الجدول رقم (١١): نسبة الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي ٤٩

الجدول رقم (١٢): الإنفاق على برامج شبكات الأمان بالدول العربية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٥١

الجدول رقم (١٣): مؤسسات الضمان الاجتماعي الوطنية في البلدان العربية ٥٢

الجدول رقم (١٤): تجارب مؤسسية ناجحة في مجال الحماية الاجتماعية ٥٣

الجدول رقم (١٥): مخصص متوسطي الدخل للإيجار شهرياً: حالة الإمارات والسعودية ومصر ٥٥

الجدول رقم (١٦): أهم أسباب تدهور الأراضي في البلدان العربية ٥٩

الجدول رقم (١٧): أهم أسباب التصحر والسياسات المقترحة ٦١

الجدول رقم (١٨) الحكم الرشيد والنزاهة ٦٤

الجدول رقم (١٩): الإجراءات والسياسات المقترحة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ ..... ٧٠

الأشكال

الشكل رقم (١): منهج شجرة اتخاذ القرار بتحديد ×برامج التحويل النقدي" كأداة سياسة ملائمة ٢٩

الشكل رقم (٢): حصة السكان غير المتمتعين بالتعليم الرسمي، حسب النوع الاجتماعي "حالة العراق" ٣٦

الأطـر

الإطار رقم (١): أهم المآخذ على سياسات الإدارة الاقتصادية المعتمدة على الاستقرار الاقتصادي وانعكاساتها على بعض أهداف التنمية المستدامة ٦

الإطار رقم (٢): السياسات الاقتصادية الكلية (المعدّلة) لصندوق النقد الدولي لازالت قاصرة عن البعد التنموي ٩

الإطار رقم (٣): برامج التحويل النقدي ٢٨

الإطار رقم (٤): المبادئ الرئيسية في إدارة السياسة المالية ٣١

الإطار رقم (٥): المبادئ الخمسة لأهداف التعليم، بعد عام ٢٠١٥ ..... ٣٩

الإطار رقم (٦): تجربة البرازيل في إدارة الإنصاف وتقليص عدم المساواة في توزيع الخدمات التعليمية، بين الأقاليم ٤٢

الإطار رقم (٧): أهم معالم البرنامج الوطني للإسكان الإجمالي لعام ٢٠١٧ ..... ٥٧

الإطار رقم (٨): تجربة سنغافورة في توفير السكن اللائق ٥٨

الإطار رقم (٩): تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال إعادة الغطاء النباتي ٦٠

الإطار رقم (١٠): بعض السياسات المقترحة لتقرير الحكم الرشيد والنزاهة لخدمة التنمية العربية ٦٥

الإطار رقم (١١): تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات ٦٦

الإطار رقم (١٢): أفضل الممارسات الاجتماعية للشركات الخاصة العربية ٦٧

المقدمة

تتضمن، كما هو معروف، أهداف التنمية المستدامة (١٧) هدف تنموي (UN, Sustainable Development Website)، حدّد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب خمسة عشر أولوية عربية من هذه الأهداف وذلك في إعلان شرم الشيخ، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥، وصدرت في إعلان وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في عمّان، مايو/ أيار ٢٠١٤ (أنظر الملحق). وكما أشارت "ورقة المفاهيم"، المهمة، الخاصة بالمؤتمر الوزاري الحالي حول "أجندة التنمية المستدامة العالمية ما بعد ٢٠١٥ في الدول العربية"، ٦ – ٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥، تحت النقطة (ت) فإن هناك أهمية لتفحص السياسات (التنموية) اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العربية الخمسة عشر. وأن هناك حرص على أن لا ينظر لهذه السياسات بمعناها الضيّق القائم على تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد. بل لابد أن تشمل هذه السياسات المفهوم الواسع المتضمن للاعتبارات الاجتماعية والاعتبارات الأخرى اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحيث تتعدى اعتبارات هدف النمو المرتبط بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي فقط (ورقة المفاهيم، ٢٠١٥).

وبالإشارة إلى "وثيقة البحرين" الصادرة عن الدورة الثانية للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، المنعقد في العاصمة المنامة، ٥ – ٧ مايو/ أيار ٢٠١٥، فقد تم التركيز على عدة رسائل منها: التأكيد على عالمية وطوعية وشمولية أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ودور البيئة الدولية التمكينية، والتأكيد على أن القضاء على الفقر هو أهم تحدي أمام التنمية المستدامة، والتأكيد على مشاركة الجميع في العقد الاجتماعي، ودور المجتمع المدني، والحاجة لمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد، والمحافظة على الموارد الطبيعية لجميع الأجيال، وأهمية المحافظة على المياه والحدّ من تدهور الأراضي الزراعية، وأهمية تسخير التكنولوجيا، والتركيز على أهمية السياسات الاقتصادية الهادفة للحدّ من البطالة، والتأكيد على دور الجهات المانحة والتمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التكامل العربي، وتعزيز دور الأجهزة الإحصائية العربية وتحسين البيانات كماً ونوعاً، والإشارة لدور الاقتصاد الأخضر، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الإنذار المبكّر ضد الكوارث الطبيعية وخاصة التصحر، وتدعيم الدور المؤسسي للتنمية المستدامة، ودعم الجهود العربية بالأمم المتحدة لضمان تضمين الأولويات العربية الإنمائية في أهداف التنمية المستدامة .

وبناءً على ذلك سيتم التركيز في هذه الورقة على التعريف، في أولاً، بالسياسات التنموية الداعمة للتنمية المستدامة. ثم، ثانياً، عرض موجز لأهم ملامح سياسات الاستقرار الاقتصادي المتّبعة في أغلب الدول العربية بناءً على توصيات برامج الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بالتمويل الخارجي أو ببرامج الإصلاح المقترحة من مؤسسات التمويل الدولية. وذلك بأهمية التعرف على خصائص هذه السياسات ومدى اتساقها مع متطلبات التنمية المستدامة.

أما القسم الثالث من الورقة فيهتم بالإطار العام للسياسات التنموية البديلة الصديقة لأهداف التنمية المستدامة، والتي تتجاوز بطبيعتها أهداف تحقيق الكفاءة إلى أهداف أوسع تشمل الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية وغيرها من الأهداف. أما القسم الرابع فيحدد العديد من المنطلقات الأساسية للسياسات التنموية البديلة مثل تجاوز هدف النمو إلى هدف التنمية، والعمل وفق نظام تجارة دولية يتسق مع متطلبات هذه السياسات، والاستفادة من النمو المعتمد على الأجور كمحرك للنمو، والاستفادة من الحيّز المالي، وإعادة الاعتبار والاستثمار العام الرشيد الموجّهة لخدمة التنمية المستدامة، وغيرها.

أما القسم الخامس فيتناول السياسات الاقتصادية الموجّهة لخدمة التنمية المستدامة، والتي تشمل السياسات المالية والنقدية ذات المحتوى التنموي، حيث تضمن هذا القسم العديد من المقترحات لضمان مثل هذا المحتوى. أما القسم السادس فيهتم أساساً بالسياسات التعليمية وأبعادها التنموية وذلك انطلاقاً من أهداف الأمم المتحدة الخاصة بالتعليم للجميع وما تحتاجه من مستلزمات تنموية، مع إشارة لحالات تأثير الصراعات على التعليم والتي بدأت تعتبر أحد المعوّقات لنفاذ الخدمات التعليمية للجميع.

في حين يتناول القسم السابع الصحة لخدمة التنمية المستدامة وذلك من خلال التطرق إلى السكان المستفيدين من الرعاية الصحية وأنظمة الضمان والتمويل الصحي. ويتطرق القسم الثامن إلى التماسك الاجتماعي باعتباره أحد أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وهنا تمت الإشارة إلى نسب الإنفاق على الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، وأنظمة الضمان الاجتماعي، ومدى توفّرها في المنطقة العربية، بالإضافة إلى تجارب عدد من الدول النامية في أنظمة الضمان والحماية الاجتماعية.

بعد ذلك يهتم القسم التاسع بالمشكلة الإسكانية، حيث تم التطرق هنا إلى واقع هذه المشكلة في عدد من البلدان العربية مع إشارة لمشاكل العشوائيات، وتوجهات بعض الدول العربية لحلّ هذه المشكلة سواء في جمهورية مصر العربية، الجمهورية التونسية، أو عدد من بلدان الخليج العربي،

مع إشارة لتجربة سنغافورة في ضمان حقّ السكن لكل مواطن. ويتطرق القسم العاشر لمشكلة التصحّر والسياسات المقترحة، حيث تمت الإشارة هنا لأهم أسباب التصحّر في المنطقة العربية وبعض التجارب الناجحة لمعالجته سواء في المملكة الأردنية الهاشمية أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع مقترحات لكيفية معالجة مشكلة التصحّر خدمةً لأهداف التنمية المستدامة.

في حين تطرق القسم الحادي عشر للحكم الرشيد والنزاهة، والواقع العربي في هذا المجال، وبعض السياسات المقترحة. واهتم القسم الثاني عشر بدور القطاع الخاص بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية الناجحة في هذا المجال. وأخيراً، قام القسم الثالث عشر بتلخيص سياسات وإجراءات التنمية المستدامة المقترحة في وثائق الأمم المتحدة.

١. السياسات التنموية الداعمة للتنمية المستدامة

تعتمد إدارة السياسات التنموية على ثلاث آليات أساسية: آلية السوق، والتخطيط، والآلية المختلفة (سوق وتخطيط)، أو ما تسمى بالشراكة ما بين القطاع العام والخاص. وتعتمد الآلية الأولى، السوق، على فرضية أن الأسعار تعمل بكفاءة بحيث يترتب عليها تخصيص الموارد نحو الاستثمارات ذات الربحية (المالية)، وأن هذه الربحية سيترتب عليها بالأجل الطويل ربحية (اقتصادية) على شكل توزيع دخل عادل. أما الآلية الثانية، التخطيط، فتعتقد بأن الأسعار لا تعمل بكفاءة، دائماً، أو في أغلب الأحيان، الأمر الذي لا يترتب عليه تطابق الربحية (المالية) و(الاقتصادية والاجتماعية)، وبالتالي لابد من تدخل حكومي لضمان تخصيص الموارد نحو الاستثمارات التي تخدم تحقيق الربحية الأخيرة والعدالة الاجتماعية. في حين تهتم الآلية الثالثة بمحاولة الاستفادة من تحقيق هدف الكفاءة، المرتبط بالربحية المالية (السوق)، والربحية الاقتصادية والاجتماعية المرتبط أكثر بالتخطيط. ولا تهدف هذه الورقة إلى مناقشة الحجج مع أو ضد كل آلية بقدر ما تهدف إلى إبراز حدود تحقيق الأهداف التنموية اعتماداً على آلية السوق، أو التخطيط، اعتماداً على خبرات عربية سابقة. ثم بيان المقترحات الخاصة بالسياسات التنموية الملائمة وأهمية الآلية الملائمة لإدارة السياسات. وقبل ذلك تعرض الورقة إلى عرض موجز إلى حدود السياسات المطبقة حالياً (ومنذ نهاية سبعينات أو بدايات ثمانينات القرن الماضي)، والتي تعتبر تنفيذاً لسياسات الإصلاح الاقتصادي القائمة على الاستقرار الاقتصادي[١].

٢. عرض موجز لأهم ملامح سياسات الاستقرار الاقتصادي

يطلق على برامج صندوق النقد الدولي برامج الاستقرار، وأن السبب الرئيسي وراء غياب الاستقرار هو ارتفاع معدل التضخم والعجز بميزان المدفوعات. وأن هذا الارتفاع والعجز يعزون إلى عدد من الأسباب:

أ. عدم التوازن ما بين الموارد والنفقات في القطاع الخاص، حيث تفوق نفقاته الموارد المتاحة. لذلك يموّل العجز من خلال زيادة العرض النقدي. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم بفعل زيادة العرض النقدي.

ب. مع ارتفاع معدل التضخم تصبح الواردات السلعية والخدمية المستوردة أرخص قياساً بالمنتجة محلياً. في حين تصبح الصادرات أكثر تكلفة.

---

[١] التي تستمد أساساً من منهجية صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي والقائمة على ما يسمى بـ "البرمجة المالية".

ج. بناءً على ذلك يرتفع الطلب على المنتجات الأجنبية، في حين ينخفض الطلب على المنتجات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.
د. وعليه، وكسياسة مضادة للتضخم، لابد من أن ينخفض المستوى العام للأسعار من خلال ضغط العرض النقدي (من وجهة نظر البرمجة المالية)، وكذلك الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص.
ه. إن عجز ميزان المدفوعات ينشأ من إفراط إنفاق القطاع العام، وحتى نحصل على توازن في ميزان المدفوعات لابد من خفض الإنفاق العام.
و. وتفترض منهجية الصندوق، من خلال البرمجة المالية، أن العرض مستقر، وبالتالي يكون جانب الطلب هو محل عمل السياسات بشكل رئيسي. لأن التغيرات في الطلب هي المتسببة في تقلبات الناتج، والأسعار، وميزان المدفوعات.
ز. وعليه، تركّز سياسات الصندوق على السياسة النقدية والمالية الانكماشية بهدف ضغط الطلب الإجمالي، بهدف تحقيق معدل نمو مقبول، وضغط الأسعار، وتوازن في ميزان المدفوعات.

ويوضح الجدول رقم (١)، أدناه خبرة عدد من الدول العربية مع سياسات الصندوق من خلال عدد من الترتيبات المالية. ويوضح الإطار رقم (١)، أهم المآخذ على هذا النوع من السياسات لإدارة الاقتصاد الكلي.

جدول رقم (١): بعض اتفاقات صندوق النقد الدولي مع عدد من الدول العربية المؤثرة على نمط السياسات الاقتصادية

البلد	آخر خطابات النوايا	آخر ترتيبات مالية مع الصندوق
تونس	٤ أغسطس ٢٠١٤	
السودان	٢١ نوفمبر ٢٠١٤	
الأردن	٢٩ أكتوبر ٢٠١٣	(SBA)، ٣ أغسطس ٢٠١٢
المغرب	٢٧ يوليو ٢٠١٢	خط ائتمان سيولة وقائي (PLL)، ٢٨ يوليو ٢٠١٤
جيبوتي	٢٥ يناير ٢٠١٢	تسهيلات الائتمان الموسّعة (ECF)، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨
العراق	٣ مارس ٢٠١١	(SBA)، ٢٤ فبراير ٢٠١٠
موريتانيا	٢ نوفمبر ٢٠١٠	تسهيلات الائتمان الموسّعة (ECF)، ١٥ مارس ٢٠١٠
لبنان	٣ نوفمبر ٢٠٠٨	
الجزائر		تسهيلات الصندوق الموسّعة (EFF)، ٢٢ مايو ١٩٩٥
جزر القمر		تسهيلات الصندوق الموسّعة (EFF)، ٢١ سبتمبر ٢٠٠٩
مصر		(SBA)، أكتوبر ١٩٩٦
اليمن		تسهيلات ائتمان موسّعة (ECF)، ٢ سبتمبر ٢٠١٤

المصادر: آخر خطابات النوايا مجمّعة في صفحة IMF, Country Policy Intentions، Documents Letter of Intent.

آخر ترتيبات مالية مع الصندوق مجمّعة من IMF, 2015.

الإطار رقم (١): أهم المآخذ على سياسات الإدارة الاقتصادية المعتمدة على الاستقرار الاقتصادي

وانعكاساتها على بعض أهداف التنمية المستدامة

ما يؤخذ على هذا النمط من السياسات وبقدر تعلّق الأمر بأهداف التنمية المستدامة هو:

- تخفيض الطلب يمثّل حافزاً سلبياً لتحفيز الإنتاج.
- تحرير الأسعار والاعتماد على الأسعار الدولية كمؤشر لتخصيص الاستثمارات أدى ويؤدي إلى تغيير التوزيع المحصولي لغير صالح السلع الزراعية الأساسية (القمح مثلاً)، الأمر الذي أدى إلى عجز بهذا المحصول وتعرض البلد الزراعي العربي إلى ضغوط سياسية.
- ثبت أن هناك عوامل غير سعرية، مؤسسية وغير مؤسسية، تساهم في النمو، أو عدم النمو، مثل التغير التكنولوجي، تعقّد الإجراءات الإدارية وسوء الإدارة، وغيرها.
- الاتجاه نحو ضغط الائتمان، وخفض سعر الصرف، قد تؤدي إلى استعادة توازن الموازنة، وميزان المدفوعات، ولكن عند سعر باهظ على شكل ارتفاع بمعدل البطالة، وضغط الاستهلاك، والإنتاج.
- في ظل شدة انفتاح البلدان النفطية وغير النفطية العربية، وتركيز سياسات الصندوق على الأداء الاقتصادي الكلي (الداخلي)، الخاضع للسيطرة نسبياً، فإن ذلك يغفل دور العوامل المحددة خارجياً، ويطلب دائماً التكيّف محلياً للخارج، من دون إطار سياسات اقتصادية متعددة الأطراف تضمن عمل السياسات الداخلية في بيئة آمنة نسبياً.
- في حالة البلدان العربية غير النفطية، من الصعوبة عمل هذه السياسات من دون تمويل أجنبي (يتخذ عدة أشكال من قنوات التمويل التابعة للصندوق). الأمر الذي يجعل من فرض أولويات الاستثمار المحلية التي تخدم التنمية المستدامة أمراً صعباً.
- يعتبر الأمن الغذائي واحداً من أهم مستلزمات معالجة الفقر بالبلدان العربية وغير النفطية، وبعض البلدان العربية النفطية. وأن ضغط الأجور على الفئات الداخلية الأفقر سيفاقم من سوء توزيع الدخل، من ناحية، ويزيد الضغوط على توفير الحاجات الأساسية الغذائية.
- أن سياسات رفع أسعار السلع الزراعية (بفعل تحرير هذه الأسعار لتتسق مع الأسعار الدولية) لصالح المنتجين الزراعيين، وتخفيض سعر الصرف الذي يخدم، ضمن أهداف أخرى، رفع قيمة الصادرات الزراعية، تساهم في معدلات التبادل الدولي أكثر مما تساهم في ردم فجوة توزيع الدخل ما بين الريف والحضر.
- إذا ترتب على سياسة تخفيض سعر الصرف نقصاً بالمعروض من السلع الزراعية محلياً (بفعل توجيه العرض الزراعي للصادرات أساساً)، فلابد أن ترتفع أسعار السلع الزراعية محلياً الأمر الذي يفاقم الأمر على الفئات الدخلية الفقيرة المعتمدة أساساً على السلع الزراعية الأساسية. علماً بأن الواردات الزراعية لا ترتفع كثيراً في مثل هذه الحالات لسدّ الفجوة.
- الدعوة للحدّ أو إلغاء الدعم العائلي وتحويله من دعم عيني إلى دعم نقدي (حالة الأردن، وإيران مثلاً). والحدّ من دعم المنتجين باعتباره مشوهاً للأسعار المفترض استخدامها لتخفيض الموارد على أسس من الكفاءة الاقتصادية. ورغم أهمية إلغاء الدعم لغير مستحقيه، في القطاعات العائلية والقطاعات المنتجة، إلاّ أن قرار الإلغاء والحدّ يجب أن يسبقه تقييم يؤكد أن تقليل الطلب على السلع المدعمة يتأثّر تأثيراً كبيراً بالأسعار. أما في مجال إلغاء الدعم على السلع القابلة للتجارة مثل السلع الزراعية فلابد أن يصاحبه إلغاء دعم مقابل الشركاء التجاريين لاسيما المنتجين الزراعيين في أمريكا الشمالية، واليابان، والكتلة الأوروبية. مع أهمية منع الاحتكار في تجارة الجملة قبل التحوّل للدعم النقدي في حالة القطاع العائلي.
- رغم اتجاه الصندوق في العقود الأخيرة لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لسياساته، من خلال "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC"، إلاّ أن المبادرة تشترط تعامل البلد مع برامج الصندوق و/أو البنك لتؤهل البلد المعني لهذه المبادرة.
- في الوقت الذي تمثّل فيه نسبة الإناث، كمتوسط، في البلدان العربية، في قوة العمل العربية حوالي (٢٢,٩%) عام ٢٠١٣ (ولتصل إلى ٣٠,٤%) في حالة جيبوتي (WDI website)، فإن تأثير ضغط الإنفاق والأجور ستكون له بعض النتائج حيث النوع الاجتماعي.
- تفتقد سياسات الصندوق صفة تحديد السياسات المصممة لظروف كل بلد على حده. وتعتمد بدلاً من ذلك "السياسات الموحدّة للجميع".

٣. السياسات التنموية البديلة الصديقة لأهداف التنمية المستدامة

اتصفت السياسات المتبعة من قبل عدد من الدول العربية، والمعتمدة على سياسات الاستقرار الاقتصادي المشار إليها أعلاه، على معالجة اختلالات عجز الموازنة وميزان المدفوعات والوصول إلى معدل نمو مقبول. وهي السياسات التي أطلقت عليها "ورقة المفاهيم" بأنها "سياسات هادفة إلى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد المتاحة للدول بغض النظر عن الاعتبارات والتأثيرات الاجتماعية لمثل هذه السياسات". وفي ظل عدم معالجة العديد من أهداف الألفية السابقة، وعلى رأسها الحدّ من الفقر، وفقاً لهذه السياسات، فإن تبني سياسات ذات محتوى تنموي (يخدم كافة أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥) يعتبر أمراً مُلّحاً.

واعتماداً على وثيقة الأمم المتحدة رقم A/69/L.85، والخاصة بمشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وما يتضمنه من ملخص للملاحظات والمؤشرات الخاصة بكل هدف وكيفية تحقيقه من حيث الإجراءات المقترحة من مختلف البلدان والمنظمات، وكذلك السياسات المقترحة، وانطلاقاً من مفهوم السياسات التنموية الأشمل من مفهوم سياسات الكفاءة، يحاول هذا القسم عرض عدد من السياسات التنموية المقترحة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العربية.

٤. بعض منطلقات السياسات التنموية البديلة

أ. أن لا تخدم هدف "النمو"، المتمثل برفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بحدّ ذاته بل هدف، أو أهداف التنمية، ومنها التوزيع الأقرب للعدالة للناتج، ومحاربة الفقر، والحدّ من البطالة، والعدالة في توزيع الاستثمارات ما بين الريف والحضر، وتمكين المرأة، والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية، وتوزيع مفهوم الخيارات.

ب. أن تهدف إلى تجارة دولية عادلة لا يترتب عليها استمرار البلدان العربية آخذة للسعر، بل أن تساهم السياسات التنموية في إيجاد اقتصاد قابل للنمو ومستدام يترتب عليه تعزيز التجارة لاحقاً وعلى أسس من المزايا النسبية الديناميكية وليست الساكنة.

ج. أن لا تشكل السياسات المنبثقة من الاتفاقيات متعددة الأطراف والثنائية قيداً على الخيارات التنموية المحلية العربية (مثل دعم القطاعات الزراعية ومدخلاتها، إذا ما استدعت الضرورات التنموية ذلك)، ومثل فرض أتاوات Royalties على إنتاج الأدوية المحلية وتأثير ذلك على أسعار الأدوية وتأثير الفئات الدخلية الأفقر خاصة أدوية الأمراض المزمنة.

د. أن لا يرتبط تنقل عوامل الإنتاج بحرّية تنقل رأس المال فقط، بل بالعمل أيضاً. وأن تحرير أسعار الفائدة والاعتماد على سعر فائدة دولي سائد ما بين أكبر خمسة بنوك في بورصة لندن، ممكن أن يقابل بتحرير أجور العمالة، تحدد أيضاً وفقاً للسعر الدولي للأجر حسب المهم.

ه. إمكانية الاستفادة من النمو المحرّك بالأجور، بالتوازي، أو بدل النمو المحرّك بالأرباح، حسب توجهات منظمة العمل الدولية، والتي ترى بأن الميل للاستهلاك (لمكتسبي الأجور) أكبر من الميل للاستهلاك (لمكتسبي الأرباح).

و. الاعتماد على السياسات الغير دورية Counter-Cyclical بدلاً من السياسات الدورية Pro-Cyclical في أوقات الكساد وذلك بهدف خلق طلب استثماري يساهم في استعادة الرواج.

ز. يترتب على النقطة السابقة الكفّ عن استخدام سياسات الكفاءة الانكماشية المتحيّزة ضد الفقراء وذوي الدخل المحدود، والتي تمثل نتيجة للأزمات الدولية، والتي لا تخدم التوجهات التنموية طويلة الأجل محلياً.

ح. استنفاذ فرض "الحيّز المالي" قبل اللجوء إلى الاقتراض المحلي والأجنبي. لما لهذا الاستنفاذ من أثر في ترشيد الاستهلاك، وإعادة تخصيصه لأوجه استثمارية تنموية (مثل إعادة توجيه جزء من الإنفاق العسكري إلى مشروعات تعليمية وصحية).

ط. عدم التركيز على السياسة النقدية من خلال ضغط العرض النقدي للوصول إلى أهداف الاستقرار الاقتصادي، بل الاعتماد أساساً على السياسة المالية باعتبارها أكثر ارتباطاً بالفئات الدخلية الأفقر، ولضعف العمق المالي Financial Deeping (العرض النقدي/ الناتج المحلي الإجمالي)، وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

علماً بأن سياسات الاستقرار الاقتصادي، المركّزة على النمو، والمشار إليها أعلاه، قد حاولت، في الآونة الأخيرة، وبالتحديد بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، إعادة هيكلة هذه السياسات في محاولة للأخذ بأهمية عدد من المنطلقات المشار إليها أعلاه، كما موضّح ذلك في الإطار رقم (٢). إلا أنها لازالت لا تخدم ما ورد من أهداف للتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥.

ويوضح الجدول رقم (٢). بعض الآليات التي تؤثر بها سياسات الاستقرار الاقتصادي، قصيرة الأجل، على أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

الإطار رقم (٢): السياسات الاقتصادية الكلية (المعدّلة) لصندوق النقد الدولي لازالت قاصرة عن البعد التنموي

استجابة للضغوط التي مثلتها نتائج الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، ولقصور استجابة سياسات الاستقرار الاقتصادي لحاجات البلدان النامية (التنموية) قام الصندوق ومن خلال ثلاثة اقتصاديين أبرزهم (Blanchard, et. al., 2010) بإعادة التفكير بهذه السياسات لإعطائها (نكهة تنموية). وقد تجسّدت مظاهر إعادة التفكير في:

أ. على متخذي القرارات أن يتعاملوا مع أكثر من هدف بدلاً من هدف التضخم فقط.
ب. وعليهم أن يستخدموا أكثر من أداة: السياسات المالية وسعر الصرف، بالإضافة للسياسة النقدية.
ج. الاستفادة من الحيّز المالي.

إلاّ أن هذه التعديلات لازالت أسيرة للمنهج السابق. حيث تشير ورقة الصندوق المشار إليها أعلاه، في آخر صفحة، "في نواحٍ كثيرة، فإن الإطار العام للسياسة يجب أن يبقى كما هو". والإشارة، في نفس الصفحة الأخيرة، إلى أن "الأهداف النهائية يجب أن تكون تحقيق فجوة ناتج مستقرة، وتضخم مستقر".

إن هذه التعديلات لازالت تنطلق من مقولة أن سياسات الاقتصاد الكلي هي قصيرة الأجل وتتعامل مع قضايا الاستقرار فقط. وبعد ضمان الاستقرار يقوم القطاع الخاص بقيادة النمو، وأن التنمية ستكون نتيجة منطقية فيما بعد. في حين أن أهداف التنمية المستدامة هي بطبيعتها أهداف طويلة الأجل، وتحتاج إلى سياسات تنموية موجهة لخدمتها في الأجل الطويل. ومن ضمن هذه السياسات طويلة الأجل: أنماط الإنفاق، وتخصيص الائتمان، ودور الدولة التنموية في تعبئة الموارد والمدخرات، والاستفادة من الحيّز المالي بدلاً، أو بالتعاون مع، القروض المبررة.

جدول رقم (٢): بعض قنوات تأثير سياسات صندوق النقد الدولي على أهداف التنمية المستدامة العربية

السياسة وآلية التأثير									
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
القضاء على الفقر	خفض معدل البطالة	تحقيق الأمن الغذائي	ضمان التعليم الجيد والقضاء على الأمية	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على العنف ضدهم	ضمان الحق في السكن اللائق	أهداف ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية، وتطوير المعرفة العلمية والابتكار، ومكافحة التصحر، وتعزيز النزاهة، وتعزيز التماسك الاجتماعي	ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة المستدامة	توفير بيئة تمكينية لتحقيق التنمية المستدامة وحشد الموارد المالية اللازمة لها
التأثير: سلبي لماذا: (أ) الآليات السعرية في تخصيص الاستثمارات قد تبتعد عن الاستثمار في الحاجات الأساسية للفقراء. (ب) ضغط الأجور المورد الأساسي للفقراء. (ج) أخرى.	التأثير: سلبي لماذا: (أ) ضغط التشغيل في المشروعات العامة، ومحدودية فرص العمل في المشروعات الخاصة. (ب) الاهتمام برفع معدل النمو أساساً المرتبط عادة بالمشروعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية بدلاً من كثافة التشغيل. (ج) أخرى.	التأثير: سلبي لماذا: (أ) يرتبط الأمن الغذائي بإنتاج السلع الغذائية الرئيسية محلياً في الدول الزراعية العربية، القمح بشكل محدد. وتعتمد سياسات الصندوق على إعادة التوزيع المحصولي بناء على المؤشرات السعرية الدولية. وبالتالي الحدّ من إنتاج القمح في حالة انخفاض أسعاره دولياً. (ب) أخرى	التأثير: (أ) إيجابي في المراحل الابتدائية والمتوسطة، وسلبي في المراحل اللاحقة للدعوة لتحرير التعليم في المراحل المتقدمة. (ب) سلبي: ترك الاستثمار التعليمي للقطاع الخاص، وفي ظل سيادة معايير الربحية التجارية قد يضر بالرسالة التعليمية. (ج) أخرى.	التأثير: سلبي لماذا: (أ) انخفاض معدل الخصوبة، وشيخوخة السكان، والهجرة الداخلية، تزيد أعباء الرعاية على قوة عمل الإناث النشطة اقتصادياً، (ب) عوامل عدم التمكين وعدم المساواة تعود لأسباب غير اقتصادية ليست محل اهتمام سياسات الاستقرار، وإنما محل اهتمام سياسات التنمية المستدامة.	ليست محل اهتمام سياسات الاستقرار بشكل مباشر	التأثير: سلبي لماذا: (أ) الاهتمام بالاستثمارات لصالح الأنشطة القابلة للاتجار Tradables لكونها تتعامل مع الأسعار الدولية ذات الكفاءة من وجهة نظر سياسات الصندوق ولا تمثل أولوية في الاستثمار.	التأثير: سلبي لماذا: (أ) تصنّف تحت أنشطة غير قابلة للاتجار أساساً ولا تقع تحت أولويات التخصصات الاستثمارية لصالح الأنشطة القابلة للتجارة.	مساواة أسعار الطاقة المحلية بأسعار الطاقة الدولية، في حالة ارتفاع أسعار الطاقة، قد يضر بالفئات الفقيرة.	تعتبر من الشروط المسبقة اللازمة لتحقيق التنمية. ولا تعتبر محل اهتمام سياسات الاستقرار. لأن الحوافز السعرية هي المحرّك الأساسي لتوفير الشروط اللازمة للاستقرار.

المصدر: معدّ الورقة.

٥. بعض السياسات الاقتصادية المقترحة لخدمة أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية

بناءً على ما ورد أعلاه من محدودية تأثير السياسات السائدة والشائعة الاستخدام حالياً، فإن أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية (خمسة عشر هدفاً) بحاجة إلى سياسات ذات بُعد (تنموي)، وليس بُعداً أُحادياً قائماً على (الاستقرار) الاقتصادي فقط. وبناءً على ذلك سنعرض عدداً من السياسات التي تخدم التوجه التنموي المقترح ذات الأبعاد النقدية، والمالية، والتجارية، والاجتماعية. علماً بأن السياسات لابد أن تخدم أكثر من بُعد آني.

١,٥. أبعاد التنمية المستدامة للسياسة النقدية المقترحة

تتصف أغلب أهداف البنوك المركزية العربية، باعتبارها المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية، باعتبار هدف "استهداف التضخم Inflation Targeting" كهدف أساسي، إن لم يكن وحيد. إلاّ أن التوجهات التي تحكم التنمية المستدامة هي ذات محتوى متعدد الأبعاد، وتحتاج بطبيعة الحال سياسة نقدية ذات بُعد (تنموي) وليس (نقدي) بحت. وعليه فإنه من المهم مسح أهداف البنوك المركزية العربية والتأكيد على أن أهداف هذه البنوك لابد وأن يُعاد صياغتها أو تحديثها لتجعل من أهداف خدمة التنمية المستدامة، وبشكل محدد النمو ذو المحتوى التشغيلي Job Rich Growth أحد أهدافها الرئيسية. علماً بأن الحدّ من معدل التضخم يجب أن لا يكون محل اهتمام كبير في المراحل الأولى من التنمية، حيث محدودية العرض من السلع والخدمات.

وبناءً على ذلك فإن أهداف السياسة النقدية للبلدان العربية، والموضحة بالجدول رقم (٣)، تحتاج، في العديد منها، فعلياً، إلى إعادة تحديد بحيث يكون النمو الهادف للتنمية المستدامة أحد أهدافها، وبالشكل الذي يتسق، ولا يتعارض، مع أهداف السياسة المالية، التي سنأتي على ذكرها لاحقاً. آخذين بنظر الاعتبار أنه رغم أهمية استهداف التضخم، باعتباره المؤشر الرئيسي للاستقرار الاقتصادي، إلاّ أن ارتفاع معدل التضخم، وخلال فترة بناء الاستثمارات، وبحدود مقبولة (يمكن استيعابها من خلال الواردات، وبعض شبكات الأمان الاجتماعي) لا يعتبر أمراً مرفوضات بالكامل (يوضح الجدول رقم (٤) معدلات التضخم لعدد من الدول العربية التي تتصف بالانخفاض).

الجدول رقم (٣): أهداف البنوك المركزية العربية

البنك المركزي العربي	الأهداف
دولة الكويت	إصدار العملة، تأمين ثبات النقد الكويتي، توجيه سياسات الائتمان لأغراض اقتصادية واجتماعية وزيادة الدخل، مراقبة الجهاز المصرفي، بنك الحكومة، المشورة المالية للحكومة (قانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٩)
دولة الإمارات العربية المتحدة	إصدار النقد، تثبيت النقد، الفترة، توجيه سياسة الأئتمان لأغراض اقتصادية وتحقيق نمو متوازن، تنظيم المهنة المصرفية مصرف الحكومة، تقديم المنشورة المالية والنقدية للحكومة، الاحتفاظ بالاحتياطي، بنك للبنوك العاملة بالدولة، الوكيل المالي للحكومة لدى صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى (قانون رقم ١٥ الاتحادي لعام ١٩٨٠).
مملكة البحرين	رسم وتنفيذ السياسة النقدية الائتمانية وتقديم خدمات مالية للحكومة والقطاع المالي، تطوير القطاع المالي، حماية المودعين وتعزيز المركز المالي، إصدار العملة، ومنح التراخيص المصرفية (قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لعام ٢٠٠٦).
دولة قطر	المحافظة على قيمة العملة والاستقرار النقدي، جهة مالية تنظيمية ورقابة إشرافية عليا، إيجاد قطاع خدمات مالية يتصف بالشفافية والاستقرار والحوكمة، تعزيز الثقة بالدولة كمركز مالي، ضمان تطوير قطاع الخدمات المصرفية بما يواكب أهداف التنمية المستدامة، استقرار قيمة العملة، واستقرار الأسعار، والاستقرار المالي والمصرفي (القانون ١٣ لعام ٢٠١٢).
المملكة العربية السعودية	مصرف الحكومة، سكّ وإصدار العملة والمحافظة على قيمتها، إدارة الاحتياطي، إدارة السياسة النقدية واستقرار الأسعار وسعر الصرف، تشجيع نمو القطاع المالي، مراقبة المصارف وأجهزة الوساطة المالية (قانون إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي عام ١٩٥٢).
جمهورية مصر العربية	تحقيق استقرار الأسعار وضمان سلامة الجهاز المصرفي، صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والاستثمارية، إصدار النقد، الرقابة المصرفية، إدارة الاحتياطي، تنظيم سوق الصرف الأجنبي، الإشراف على ميزان المدفوعات، حصر ومتابعة المديونية الخارجية للحكومة والقطاع الخاص (القانون رقم ٨٨ لعام ٢٠٠٣).
جمهورية العراق	المحافظة على استقرار الأسعار، تنفيذ السياسة النقدية، إدارة الاحتياطي، إصدار وإدارة العملة، تنظيم القطاع المصرفي (القانون الصادر في ٦ مارس ٢٠٠٤).
المملكة الأردنية الهاشمية	إصدار وتنظيم العملة، الحفاظ على الاستقرار النقدي، ضمان قابلية تحويل العملة، إدارة احتياطات البنوك، تعزيز سلامة الجهاز المصرفي، تقوية المراكز المالية، إدارة نظام المدفوعات الوطني، إدارة الاحتياطي، بيئة مصرفية ملائمة للادخار والاستثمار (قانون البنك المركزي الصادر عام ١٩٥٩).
الجمهورية اللبنانية	المحافظة على الاستقرار النقدي الاقتصادي، المحافظة على سلامة النظام المصرفي، تطوير الأسواق المالية، تطوير وتنمية نظم المدفوعات، تنمية وتطوير نظم التحويلات، تنمية وتطوير نظم التسويات (القانون رقم ١٣٥١٣ لعام ١٩٦٣).
المملكة المغربية	إصدار العملة، السياسة النقدية واستقرار الأسعار، استقرار العملة والقابلية للتحويل، نشر الإحصاءات المرتبطة بالعملة والائتمان، توفير احتياطي الصرف العمومي، ضمان عمل النظام المصرفي والإشراف عليه، مراقبة وسلامة أنظمة الأداء وسلامة المعايير (القانون رقم ٧٦,٠٣ لعام ٢٠٠٥).
جمهورية السودان	إصدار العملة وتنظيمها والإشراف عليها، إصدار السياسة النقدية والتمويلية بالتنسيق مع وزير المالية بما يحقق أهداف الاقتصاد الوطني، تنظيم العمل المصرفي لصالح الاقتصاد الوطني، الاستقرار الاقتصادي واستقرار سعر الصرف، بنك للحكومة ومستشار مالي لها، الإشراف على النظام المصرفي وفقاً للشريعة الإسلامية، (قانون بنك السودان لعام ٢٠٠٢).
الجمهورية التونسية	إدارة السياسة النقدية، الإشراف على النظام المصرفي، إدارة أنظمة ووسائل الدفع (موقع البنك المركزي التونسي)
الجمهورية اليمنية	تحقيق استقرار الأسعار، رسم السياسة النقدية، وتحديد وإدارة سعر الصرف، الترخيص للبنوك والمؤسسات المالية، حيازة وإدارة الاحتياطي للدولة، تبسيط إجراءات أنظمة الدفع، مستشار مالي للحكومة، إتباع الأنظمة المحاسبية المصرفية (القانون رقم ١٤ لعام ٢٠٠٠).
الصومال	الاستقرار النقدي، المحافظة على القيمة الخارجية والداخلية للشلن الصومالي، تعزيز الائتمان بهدف خلق نمو متوازن، والمساهمة في الحدود المسموحة للبنك، في السياسات المالية والاقتصادية للبلد (القانون رقم ٦ لعام ١٩٦٨).
دولة فلسطين	ممارسة سلطة إصدار النقد والمشاركات، تنظيم الأنشطة المصرفية والإشراف عليها، إعداد ونشر ميزان المدفوعات، توفير سيولة للمصارف وفق القانون، السياسة النقدية، تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة، الوكيل المالي للسلطة داخل وخارج فلسطين، المحافظة على جهاز مصرفي فعال، تنظيم الائتمان اللازم للنمو الاقتصادي، العمل كمصرف للمصارف المرخصة ومراقبتها، تنظيم أنشطة الوساطة المالية، القيام بأية أعمال أخرى يعهد بها لسلطة النقد (القانون رقم ٢ لعام ١٩٩٧).
موريتانيا	الحفاظ على استقرار الأسعار، وعدم الإخلال بهدف استقرار الأسعار، واستقرار النظام المالي، والمساهمة في تنفيذ السياسات الاقتصادية العامة المحددة من قبل الحكومة (القانون رقم ٢٠٠٧/٠٠٤).
جيبوتي	ضمان استقرار العملة الوطنية، وضمان حسن أداء النظام المصرفي والمالي (القانون رقم 118/AN/11/6L).
الجمهورية العربية السورية	العمل على استقرار ودمج وزيادة كفاءة أنظمة المدفوعات المالية لتقرير الأداء الاقتصادي الكلي الأمثل (قانون التأسيس عام ١٩٥٣ المشار إليه في موقع Wikipedia).
ليبيا	إصدار النقد والمحافظة على استقراره داخليا وخارجيا، إدارة الاحتياجات، تنظيم السياسة النقدية، تنظيم السياسة الائتمانية في ظل السياسة العامة للدولة، تحقيق أهداف استقرار الأسعار وسلامة النظام المصرفي، إدارة السيولة النقدية، تنظيم الصرف الأجنبي، تقديم المشورة للدولة في السياسة الاقتصادية (القانون رقم ١ لعام ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لعام ٢٠١٢).

المصدر: مجمّعة من مواقع البنوك المركزية العربية ذات العلاقة، وحسب توفر الموقع.

الجدول رقم (٤): متوسط التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عدد من الدول النامية مختارة والبلدان العربية (%)

البلد	1995-1990	2014-2010
قطر	-2.4	3.1
السعودية	5.3	3.5
الإمارات	0.9	1.1
البحرين	2.0	3.2
الكويت	4.5	2.7
ليبيا	2.8	2.6
عُمان	3.2	1.2
لبنان	4.0	غ.م
الأردن	5.0	5.5
تونس	4.4	6.1
الجزائر	3.9	3.3
مصر	11.3	9.5
العراق	2.9	1.9
المغرب	1.0	1.9
اليمن	11.2	11.0
جزر القمر	3.4	2.3
موريتانيا	6.3	4.1
السودان	13.2	30.0
جيبوتي	4.0	2.4

غ.م: غير متوفر
المصدر: The World Bank Data.

ولابد من الإشارة هنا، واعتماداً على التركيز على السياسة النقدية، التي تتبناها سياسات الاستقرار الاقتصادي في عدد من الدول العربية، فإن هذه السياسة تعطي الأولوية بدلاً عن السياسة المالية ذات الأبعاد التنموية. وهو الأمر الغير مبرر في ظل أن السياسة النقدية غير فعّالة خاصة في البلدان الأقل نمواً والعديد من البلدان النامية العربية (وغير العربية). حيث تتصف العلاقة ما بين سعر الفائدة، والتضخم بالضعف، وحيث تعتبر القيود الهيكلية هي نقطة الاختناق الأساسية.

إن انتشار ظاهرة الطاقات الإنتاجية العاطلة في العديد من البلدان العربية (أنظر في نسب الطاقة العاطلة العربية Devlin, 2010) فإن هناك علاقة عكسية ما بين معدل التضخم، ومعدل البطالة (الهدف الثاني للتنمية المستدامة العربية). وعليه فإن الارتفاع بمعدل التضخم قد ترتب عليه خلق فرص عمل إضافية، وانتشال العديد من العاطلين من الفقر (هدف التنمية العربية المستدامة الأول). وعموماً فإن السياسات التي تستهدف ضغط التضخم عند الحدّ الأدنى تفعل ذلك من خلال رفع أسعار الفائدة، وضغط عجز الموازنة. إلاّ أن هذه السياسة سوف تؤثر تأثيراً سلبياً بالغاً على الفقراء لمساهمتها في ضغط دخول الفئات الأفقر، وكذلك ضغط فرص العمل، والخدمات. أنظر المسح الوارد في (Pollin and Zhu, 2005) والذي يرى بأن وصول معدل التضخم لغاية ١٥% لا يعتبر أمراً مضراً بالنمو.

2.5. أبعاد التنمية المستدامة للسياسة المالية

لابد وقبل الإشارة إلى متطلبات السياسة المالية لأغراض التنمية المستدامة، الإشارة هنا وبداية، بأن إدارة هذه السياسة حالياً في أغلب البلدان النامية والعربية مستمدة أساساً من منطلقات برامج الاستقرار والتكيّف الاقتصادي "Stabilization and Standard Adjustment Programme" والتي تستهدف استقرار الأسعار، والتي سبق الإشارة لها أعلاه.

بناءً على المسوحات الميدانية، وتقييم إدارة السياسات الاقتصادية الحالية توصّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عدد من محاور (ذات الطبيعة المتداخلة) الإدارة الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحاربة للفقر وذات المحتوى الاجتماعي، والمعتمدة أساساً على السياسة المالية.

أولاً، التوسع في الاستثمار العام الموجه لخدمة الفقراء: من المهم استخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعّالية للتوسع في الاستثمار العام (أي استثمارات الموازنة العامة للدولة وليس الاستثمار العام الذي قد يتضمن استثماراً خاصاً أيضاً) الموجه للفقراء والنمو. حيث لوحظ بأن حصة الاستثمار

العام من إجمالي الإنفاق الحكومي هي حصة ضئيلة، حيث تصل في حالة بلدان إقليم جنوب آسيا إلى حوالي (٩%)، إلا أنها تقفز إلى حوالي (٢٤%) في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا، وتقفز إلى حوالي (٣٢%) في فيتنام (McKinley, 2004). ووصلت هذه النسبة في إقليم البلدان العربية إلى حوالي (٢٤,٠%) عام ٢٠٠٩ وانخفضت إلى (٢٢,٨%) عام ٢٠١٣ (صندوق النقد العربي وآخرون، ٢٠١٤).

وتنخفض هذه النسبة في مصر لتصل إلى حوالي (٩,٩%) عام ٢٠١١، و(٦,٧%) عام ٢٠١٣، وفي السودان (١١,٢%) عام ٢٠١١ و(١١,٠%) عام ٢٠١٣، وفي المغرب (١٩,٨%) عام ٢٠١١، و(١٨,٧%) عام ٢٠١٣، وفي اليمن (٨,١%) عام ٢٠١١، و(٧,٦%) عام ٢٠١٣، وفي الأردن (١٥,٢%) عام ٢٠١١، و(١٤,٢%) عام ٢٠١٣. في حين يصل في دولة عربية نفطية كبيرة مثل المملكة العربية السعودية إلى (٣٣,٤%) عام ٢٠١١، و(٣٣,٢%) عام ٢٠١٣ (صندوق النقد العربي،2014).

إن أهمية الاستثمار العام، خاصة في الدول النامية العربية الفقيرة، يتجسد، ضمن آثار أخرى، في التكامل مع الاستثمار الخاص "Crowding-in". كما أن دوره في إنعاش الطلب المحلي يمثل أهمية خاصة في تخفيف عبء القيود المفروضة على جانب العرض في الأجل الطويل. كما أن إدارة الإنفاق الاستثماري العام لتحفيز أثر "المضاعف Multipliers" على الاقتصاد النامي العربي يجب أن تدار بطريقة يترتب عليها رفع إنتاجية العمل ورأس المال. علماً بأن ارتفاع الميل للاستهلاك في البلدان النامية، وبضمنها العربية، يعتبر عاملاً مهماً وأساسياً في زيادة أثر المضاعف. بالإضافة إلى أن هذا التأثير سيتزايد في حالة وجود طاقات إنتاجية عاطلة (وهي الحالة السائدة في أغلب البلدان النامية والعربية).

أما القول بأن إدارة الإنفاق الاستثماري العام سيترتب عليها زيادة عجز الموازنة، كما تقترح به سياسات الإصلاح الاقتصادي الحالية، ومن ثم يساهم ذلك في زيادة معدل التضخم، وإلى خفض في سعر الصرف، وارتفاع في معدلات الفائدة، فإنه قول لا يجد له صدى تطبيقي في حالات كثيرة (أنظر الدراسة المسحية: Hemming, Kell, and Mahfouz, 2002) [٢].

---

[٢] تشترط الدراسة المسحية المشار إليها، وحتى يعمل المضاعف من خلال الاستثمار العام، بشكل فعّال، تشترط عدة شروط، منها: وجود طاقة عاطلة، ووجود قيود على السيولة بالقطاع العائلي، وأن الإنفاق الحكومي لا يحل محل الإنفاق الخاص بل يعزز إنتاجية عاملي رأس المال والعمل، وأن المديونية الحكومية منخفضة، وأن انخفاض الضرائب يرفع من عرض العمل و/أو الاستثمار، والحاجة لسياسة نقدية توسعية بشرط عدم وجود نتائج تضخمية.

ثانياً، سياسة مالية مع قيود تضخمية أقل: يعتبر هدف ضغط التضخم (ما بين ٣-٥%) أحد أهداف الإدارة الاقتصادية بالبلدان النامية لارتباطه بهدف تحقيق "الاستقرار الاقتصادي Economic Stabilization". وكما يتضح من الجدول رقم (٤) أعلاه، فإن بعض معدلات التضخم كانت منخفضة (أغلب الدول العربية ما عدا السودان، ومصر، واليمن) بل أن تغيّرها شهد معدلات سلبية (قطر، وبوركينافاسو). إن مثل هذا التوجه (قد) يقود إلى ظاهرة انكماش. علماً بأن متوسط التغير في معدل التضخم قد بلغ في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٠) حوالي (٥,٠٧%)، وفي بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي (٣,٨٧%)، وفي بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي (٣,٧٧%)، وفي البلدان الأقل نمواً حوالي (٦,٤١%) (محسوبة من The World Bank, Data website). علماً بأن هذه التغيرات كانت خلال متوسط الفترة (١٩٨٥-١٩٨٢) (٧,٣٩%) و(٩,١٩%) و(٦,٥٨%)، على التوالي، مع عدم توفر معلومات عن البلدان الأقل نمواً للفترة الأخيرة. ويلاحظ الانخفاض في تغيرات معدلات التضخم خلال هاتين الفترتين (2000-2013) مقارنة بـ (1982-1985). وكانت هذه الفروقات ما بين (٤%–٢) للأقاليم المشار إليها. علماً بأن هذا الانخفاض هو أكبر بكثير في حالة المقارنة مع فترة الستينات من القرن الماضي (نفس المصدر).

إن اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض، وفي ظل توجه عالمي لانخفاض معدلات النمو (انخفض معدل النمو العالمي ليصل إلى ٢,٢٦% عام ٢٠١٤) و (-١,٤٨%) عام ٢٠٠٨، بعد أن كان (٤,٢%) عام ٢٠٠٠ (Ibid., and The World Bank, 2015)، من شأنه أن يعزز الاتجاه الانكماشي، المشار إليه أعلاه، أن خطورة الانكماش هو أنه يؤدي إلى اتجاه حلزوني مغذى ذاتياً نحو انخفاض الأسعار، والأرباح، والدخول. الأمر الذي يصعّب الأمر على متخذي قرارات الإدارة الاقتصادية من انتشال الاقتصاد القومي من المشاكل. علماً بأن استخدام السياسة النقدية في مثل هذه الأحوال لإدارة الاقتصاد لا تجدي نفعاً بسبب أن الاقتصاد غارقاً في "فخ السيولة Liquidy Trap"[٣]. لذا من الأفضل أن نمنع الانكماش بدلاً من أن نحاربه. وينصح، في هذه الحالة، أي حالة ترسخ الانكماش، اللجوء للسياسة المالية، كأداة رئيسية للإدارة الاقتصادية، باعتبارها ذات نتائج أكثر موثوقية ومصداقية (IMF, 2003). علماً بأن توصيات السياسات القائمة على هدف الاستقرار الاقتصادي، والمشار إليها أعلاه، لمتخذي القرارات المسؤولين عن الإدارة الاقتصادية هي أهمية المحافظة على معدل التضخم ما بين (٣-٥%). ورغم التزام العديد من البلدان النامية، والعربية، كما يوضح الجدول رقم (٤)، إلاّ أن هذا الالتزام بخفض معدل التضخم لم يؤدي إلى نتائج إيجابية في مجال تحقيق التنمية المستدامة. علماً بأن ارتفاع معدل التضخم قد لا يعتبر دائماً عاملاً معوّقاً لهذا النوع من التنمية. لا بل أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية قد ساهم في مساعدة السياسات الموجهة لمحاربة الفقر. وذلك من خلال دعم

---

[٣] يشير هذا المصطلح إلى الحالة التي لا تساعد فيها سياسة التوسع النقدي بزيادة أسعار الفائدة، والدخل. ومن ثم لا يمكن إنعاش الاقتصاد.

المنتجين الزراعيين في الريف بالعديد من البلدان النامية (مثل حالة سيريلانكا وبلدان نامية أخرى، أنظر: UNDP, 2008).

وتشير خلاصة تجارب التعامل مع معدل التضخم إلى أنه رغم عدم تبني سياسة إرخاء استهداف التضخم (وإلا تعرّض الاستقرار الاقتصادي للضرر)، أنها تشير إلى أهمية وجود درجة من ارتفاع الأسعار المصاحبة للنمو الاقتصادي. وذلك لأهميتها في تسهيل تكيّف الأسعار النسبية Relative Prices Adjustment بهدف إعادة تخصيص الموارد من تلك غير المربحة إلى المربحة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه في حالة وجود قيود على السياسة النقدية، فإن السماح النسبي لرفع معدل التضخم ليلغي الآثار الغير مرغوب بها لتوسع السياسة المالية. ويمكن القول بأن المحافظة على معدل تضخم منخفض هو هدف مقبول ومحبّذ، ولكن بعد الوصول إلى معدل نمو مستدام، إلاّ أنه ضغط معدل التضخم قبل الوصول لهذا المعدل قد يساهم بخنق التوسع والنمو الاقتصادي.

١,٢,٥ الإيرادات العامة وتمويل الاستثمارات

لضمان أقصى درجة من استقلالية القرار الاقتصادي وخدمته للأهداف المحلية بالدول النامية والعربية، فإن الحرص على زيادة وتعظيم حصة التمويل المحلي الموجه لتغذية الاستثمارات، التي تخدم أهداف التنمية المستدامة، يعتبر أمراً جوهرياً وضرورياً. وتصل الإيرادات الضريبية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في الدول النامية تصل إلى حوالي نصف النسبة السائدة في البلدان المتقدمة (١٨% تقريباً مقابل ٣٨%، حسب تقديرات Tanzi and Zee, 2001). واعتماداً على أحدث التقديرات المتوفرة لهذه النسبة فإنها تصل إلى حوالي (٤٩,٠%) في الدانمارك، و(٤٦,٠%) في بلجيكا، و(٤٥,٨%) في السويد، و(٤٤,٦%) في فرنسا، و(٤٣,٦%) في النرويج (بلد نفطي)، و(٣٩,٠%) في المملكة المتحدة. إلاّ أنها تقل في حالة العديد من البلدان النامية العربية، حيث تصل إلى (٢٩,١%) في تونس، و(٢,٤%) في الإمارات، و(٠,٧%) في الكويت، و(٥,٣%) في قطر، و(١٠,٩%) في السودان، و(١٤,٣%) في مصر، و(٦,٣%) في الأردن، و(٢٢,١%) في المغرب، و(١١,٤%) في الجزائر (الجدول رقم 5) و(The World Bank Database).

الجدول رقم (٥): الإيرادات الضريبية/ الناتج المحلي الإجمالي (%)

البلد	2010	2013
قطر	4.1	5.3
السعودية	2.4	2.7
الإمارات	2.0	2.4
البحرين	1.2	1.1
الكويت	0.9	0.7
ليبيا	3.9	3.0
عُمان	3.1	3.1
لبنان	17.4	14.9
الأردن	6.4	6.3
تونس	26.3	29.1
الجزائر	10.8	11.4
مصر	14.1	14.3
سوريا	7.9	غ.م
العراق	1.1	1.3
المغرب	22.7	22.1
اليمن	6.7	7.9
جزر القمر	11.4	12.3
موريتانيا	14.6	21.5
السودان	6.2	10.9
جيبوتي	21.4	24.3
الصومال	غ.م	غ.م
الدول العربية	23.3	26.5
البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل	12.9	13.1 (2011)

ع.م: غير متوفر

المصدر: صندوق النقد العربي، وآخرون، 2014، و The World Bank Database.

علماً بأن أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإيرادات الضريبية في حالة البلدان العربية وكذلك النامية الأخرى، هو الضرائب على السلع والخدمات، والتي شكّلت في حالة الأردن أقصى نسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية (٦٩,٣%)، يليها السودان (٦٤,٣%)، ثم موريتانيا (٥٠,٧%)، ثم حالة ليبيا، والسعودية، والمغرب، ولبنان، والجزائر (أنظر الجدول رقم 6). ثم تأتي، من حيث الأهمية النسبية، ضرائب الأفراد والشركات أو الأرباح، ثم أخيراً ضرائب التجارة الخارجية (التعريفة الجمركية والرسوم على الواردات، والتي انخفضت أهميتها بالنسبة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، بفعل ربط التعريفة الجمركية Tariff Binding).

الجدول رقم (٦): هيكل الإيرادات الضريبية للدول العربية، 2013 (%)

البلد	الدخل والشركات	السلع والخدمات	التجارة الخارجية	أخرى
قطر	96.2	غ.م	3.8	غ.م
السعودية	16.0	39.3	27.7	17.0
الإمارات	36.4	31.1	32.3	0.2
البحرين	0.0	12.1	87.9	0.0
الكويت	21.1	0.6	73.9	4.4
ليبيا	39.7	39.5	7.2	13.6
عُمان	41.2	غ.م	27.6	31.2
لبنان	24.7	37.4	21.3	16.6
الأردن	16.7	69.3	8.9	5.1
تونس	33.1	32.4	6.0	28.5
الجزائر	40.5	36.5	19.9	3.1
مصر	39.1	37.0	6.7	17.3
سوريا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
العراق	45.1	8.6	43.1	3.2
المغرب	20.8	38.4	3.9	36.9
اليمن	45.1	35.6	17.0	2.3
جزر القمر	غ.م	غ.م	20.3	79.7
موريتانيا	19.4	50.7	11.9	18.0
السودان	7.1	64.3	28.2	0.4
جيبوتي	33.0	0.6	50.0	16.4
الصومال	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

غ.م: غير متوفر
المصدر: صندوق النقد العربي، وآخرون، 2014.

إن مهمة تحقيق تنمية مستدامة لخدمة الفقراء وذوي الدخل المحدود، لابد وأن يعتمد على ثلاث مصادر تمويل رئيسية: (أ) تعبئة إيرادات عامة لازمة لتمويل الاستثمارات العامة، و(ب) تعبئة مدخرات خاصة لتمويل الاستثمار الخاص، و(ج) العمل على التكامل ما بين التمويل الخاص والعام سواء من خلال الاقتراض العام من القطاع الخاص أو العكس.

إن المقترحات القائلة، في مجال الإدارة الاقتصادية للضرائب والإيرادات العامة، بأنه لا يمكن رفع الضرائب على الدخل والثروة (الضرائب المباشرة)، هو قول يجب أن لا يؤخذ بدون تحفظ. فكما تمت الإشارة أعلاه فإن نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة

تعادل حوالي الضعف في البلدان النامية، ومن ضمنها العربية. وأن اللجوء إلى الضرائب على الاستهلاك، والضرائب على السلع والخدمات، وضغط الضرائب على الدخل والثروة، قد يساهم في خفض الطلب الاستهلاكي المحلي، وهو أحد المصادر الرئيسية للتنمية المستدامة.

٢,٢,٥ إعادة توجيه إدارة السياسة المالية نحو السياسة غير الدورية

تتصف السياسة المالية، التي تخدم أهداف التنمية المستدامة، بأن لها بُعدين، أولهما قصير والآخر طويل الأجل. ويهدف البُعد الأول، القصير الأجل، المحافظة على مستوى الناتج قريباً من الناتج الكامن أو المحتمل، في حين يهدف البُعد الثاني، طويل الأجل، إلى تعزيز الناتج الكامن وغير المستغل. ويعتمد البُعد الأول على أدوات الموازنة المالية الجارية والضرائب كأدوات للسياسة المالية غير الدورية Counter-cyclical (أنظر الجدول رقم (6)، الخاص بالأهميات النسبية للإيرادات الضريبية)، في حين يعتمد البُعد الثاني على الاستثمار العام بهدف تعظيم الإنتاج، ويهدف إلى تكامل الاستثمار العام مع الاستثمار الخاص. وتستهدف السياسات المالية قصيرة الأجل، عادةً، والقائمة على السياسات غير الدورية، منع الفقر، وتعزيز قيم المؤشرات الاجتماعية مثل تخفيض معدل وفيات الرضع والتي تتجه نحو الارتفاع في فترات الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية. في حين تستهدف السياسات المالية طويلة الأجل تحقيق أهداف الألفية إلى حدٍّ بعيد. وتساهم السياسات غير الدورية في إنعاش الطلب عندما ينمو الاقتصاد بأقل من قدراته الكامنة طويلة الأجل، وتساهم هذه السياسات في خفض الطلب في مواجهة الإنتاج لقيود ندرة الموارد التي من شأنها تحفيز الضغوط التضخمية. إن مثل هذه السياسة التي تمارسها السياسة غير الدورية تضمن بقاء الاقتصاد قريب دائماً من إمكانياته ومن حدود الإنتاج الممكنة، وبالتالي تقلل إلى أقصى حدٍّ الطاقات العاطلة.

وبعد أن يتم مَؤْسَسَة السياسة المالية غير الدورية، باعتبارها جزء اعتيادي من السياسة الاقتصادية الكلية (كما يجب أن تكون في أي اقتصاد نامي رشيد يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة)، فإن من شأن ذلك أن يضمن الدور الحيادي للسياسة المالية خلال الدورات الاقتصادية التي يتعرّض لها الاقتصاد (قد تنبع أسباب هذه الدورات من داخل الاقتصاد أو من خارجه من خلال تأثره بالتجارة الخارجية).

ومن المبادئ المهمة أيضاً، في هذا المجال، هو أن لا تصاغ "القواعد المالية Fiscal Rules" بشكل لا يتسق مع إمكانية استخدام أدوات السياسة المالية تستخدم السياسة غير الدورية، بل يجب أن تصاغ بشكل يخدم السياسة المالية غير الدورية. فعلى سبيل المثال، لو تم الاتفاق على أن تكون الموازنة العامة متوازنة دائماً (كأحد القواعد المالية) فإن معنى ذلك قد لا يمكن أن يستخدم العجز، في الحدود المقبولة، لتمويل احتياجات الفئات الدخلية الفقيرة أو الأفقر. كما أنه من المهم أن تتم صياغة

القواعد المالية بشكل يخدم تعزيز الإنفاق الكفوء على الصحة والتعليم، لما لذلك من أهمية في استقرار نسبي في الإنتاج والدخل، والتضخم (البدوي، ٢٠١٣). إلا أن الاتفاق على "قواعد مالية" داعمة للسياسة المالية غير الدورية مرهون، ضمن شروط أخرى، بالحدّ من القرارات السياسية الاختيارية أو التقديريـة Discretionary Policies، والتي تتصف بالانتشار في العديد من البلدان النامية والعربية.

وتشير تجربة البلدان العربية، بصفتها بلدان نامية، إلى أن السياسة المالية المطبقة في أغلب البلدان العربية تعتمد في إدارتها على السياسة المالية الدورية Pro-cyclical: التوسع المالي في فترات الرواج، والاتجاه المعاكس في فترات الكساد والانكماش (ويشمل ذلك البلدان الست لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذات الموارد الطبيعية النفطية، والدول العربية الست غير النفطية: المغرب، والأردن، وتونس، ومصر، ولبنان، واليمن، (Slimane and Tahar, 2010. في حين تشير أحد المسوحات (UNDP, 2010) بأن هناك دولتين عربيتين تتبع السياسات غير الدورية خلال العقد (٢٠١٠-٢٠٠٠): السعودية، ومصر.

٣,٢,٥ السياسة المالية وإدارة العجز

عادةً ما يتم الاعتماد أو الاستشهاد، في مجال إهمال السياسة المالية في الإدارة الاقتصادية، بحجتين أساسيتين هما: التضخم المحتمل المرتبط بالعجز، واحتمال الاتجاه نحو المديونية العامة ومنافستها للقطاع الخاص Crowding out، الأمر الذي يؤدي بسعر الفائدة للارتفاع. إلاّ أن النظرة الأكثر شمولية لإدارة السياسة المالية، وعجز الموازنة، يجب أن تنطلق، في حالة البلدان النامية ومن ضمنها العربية، من الوضع الحالي للعجز. وتشير آخر الإحصاءات المتوفرة في قواعد البنك الدولي عن نسبة العجز بالموازنة/ الناتج المحلي الإجمالي أنها تصل، عام ٢٠١٢، إلى حوالي (٤,٢-%) في مجموعة بلدان الدخل المتوسط المنخفض[٤]، وفي البلدان الأقل نمواً (١,٧-%) عام ٢٠١١، وفي مجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التي تضم الدول العربية) في حدود (٢,٤-%) عام ٢٠٠٩ ((World Bank, Data website)[٥].

---

[٤] يصنف البنك الدولي الدول حسب متوسط دخل الفرد، من الدخل القومي الإجمالي GNI، كالتالي: دول الدخل المنخفض: 1035 دولار وأقل، دول الدخل المتوسط المنخفض: ما بين 1036 دولار – 4085 دولار، ودول دخل متوسط مرتفع: ما بين 4086 دولار – 12615 دولار، وأخيراً الدول مرتفعة الدخل: 12616 دولار وأكثر.

[٥] تقل هذه النسبة السائدة في بلدان الدخل المتوسط الأقل، والبلدان الأقل نمواً عن معيار ماستريخ Maastricht: 3% أو أقل.

وبناءً على ذلك فإن التخوّف من أن أتباع إدارة سياسة مالية غير دورية قد ينتج عنه عجز، هو تخوّف لا يستند إلى أساس اقتصادي قوي. وعليه، فإن وجود عجز، في حدود مقبولة، قد يعتبر أمراً لا غبار عليه. علماً بأن الآثار التضخمية المرتبطة بالتمويل بالعجز تعتمد أساساً على كيفية تمويل هذا العجز. ويأخذ هذا التمويل إما شكل الاقتراض من خلال بيع السندات الحكومية للقطاع الخاص (عمليات السوق المفتوحة)، أو من خلال اقتراض وزارة المالية من البنك المركزي (تنقيد Monetizing العجز). ولا تعتبر الزيادة بالعجز العام تضخمية إذا ما تم تمويلها ببيع السندات الحكومية للقطاع الخاص. وذلك لأن صافي التأثير على التغير في العرض النقدي يساوي صفر.

وفي الحالة التي يكون فيها القطاع الخاص قد اشترى بالفعل ما يرغب بشرائه من سندات حكومية، قبل الحاجة لاقتراض داخلي إضافي، ففي هذه الحالة لابد على الحكومة عرض سعر فائدة أعلى من السائد في السوق. وفي حالة تأثر الأسواق المالية الخاصة بارتفاع معدلات العائد على السندات الحكومية، وفي حالة حساسية الاستثمار لأسعار الفائدة، فإنه يتوقع بروز ظاهرة "المزاحمة Crowding out".

أما في الحالة التي تقترض بها الحكومة (لتمويل العجز) من البنك المركزي مباشرة، فسوف يترتب على ذلك زيادة في العرض النقدي وبروز ظاهرة التضخم أو تفاقمها، ما عدا في حالة استثنائية واحدة. وهذه الحالة هي أن جزء من الأموال في التداول سيتم إنفاقها على الواردات، الأمر الذي سيقلل من الآثار التضخمية، إلاّ أنه يساهم في زيادة عجز الحساب التجاري بميزان المدفوعات.

ولابد من الإشارة هنا، وهي الحالة السائدة في أغلب البلدان النامية ومن ضمنها العربية، أن الاقتصاد قلما يعمل عند كامل طاقته الإنتاجية، ويعمل في حالات كثيرة أقل من هذه الطاقة. وفي هذه الحالة فإن كلا الطريقتين المشار إليهما أعلاه (الاقتراض من البنك المركزي، أو بيع السندات الحكومية) سوف لن يترتب عليهما خلق تضخم مرتفع بل معتدل، وذو طبيعة مؤقتة، مع استمرار حدوث ظاهرة التزاحم.

وما عدا في الحالة التي يكون بها الاستثمار الخاص مرن بشكل مفرط لسعر الفائدة المحلي، فإن صافي التغير في إجمالي الطلب سيكون موجب، ويقل عن الزيادة في الإنفاق الحكومي. ويمكن أن تعزى حالة عدم حساسية الاستثمار الخاص المفرطة لسعر الفائدة في البلدان النامية والأقل نمواً بشكل خاص إلى قوة دور مناخ الاستثمار بدلاً من سعر الفائدة. كما يمكن أن تعود إلى أن الاستثمار المنتج لا يموّل من خلال النظام المصرفي، حيث أن هناك حصة كبيرة من تكوين رأس المال (الاستثمار الثابت) هي حصة غير منقّدة Non-monetized تعمل ضمن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر Micro Enterprises، وقوة دور التمويل غير المنظم.

كما أن تمويل الإنفاق من خلال الاقتراض المباشر من البنك المركزي لا يستدعي عائد مرتفع على السندات. حيث أن الزيادة في الطلب الإجمالي ستساوي الزيادة في الإنفاق الحكومي، وأن تتقيد العجز سيخلق زيادة في العرض النقدي كافية لنشر الزيادة في الناتج الناتجة عن إنفاق حكومي أكبر. وعليه فإنه في حالة البلدان غير المستخدمة لكافة طاقاتها الإنتاجية (وهي حالة العديد من البلدان النامية والعربية) فإن تتقيد العجز يعتبر أداة فعّالة لزيادة الطلب الإجمالي، وليس من شأن ذلك أن يفاقم التضخم، ولا أن يفاقم من ظاهرة "المزاحمة" مع القطاع الخاص (كما أشرنا أعلاه). علماً بأن البلدان المتقدمة، مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، قد قامت عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بتمويل برامج التحفيز المالي Fiscal Stimulus من خلال التنقيد Monetization. ويمكن أن يكون للإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية دور كبير في تعزيز ظاهرة "التكامل Crowding in" ما بين القطاع العام والخاص (وهو الأمر الذي تدعو له العديد من الخطط والتوجهات الاقتصادية العربية والنامية، من خلال الشراكة ما بين القطاع العام والخاص (Public Private Participation, PPP). ويوضح الجدول رقم (٧) واقع البلدان العربية، كمتوسط للفترة (٢٠١٣-٢٠٠٩) في مجال مدى حدّة عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. حيث يتضح بأن هناك (٤) بلدان عربية فقط يزيد عجزها عن (٥%) من الناتج، و(٨) بلدان يقل عجزها عن (٥%) من الناتج، أما بقية البلدان، المتوفر عنها بيانات، فجميعها (٧ بلدان) ذات فائض: بلد واحد يزيد عن (١٨%) من الناتج، وبلد واحد يزيد عن (١٢%) من الناتج، وبلد واحد يزيد عن (٧%) من الناتج، وبلد واحد يزيد عن (٦%) من الناتج، وبلد واحد يزيد عن (٥%) من الناتج، وبلد واحد يزيد عن (٤%) من الناتج، وبلد واحد يزيد عن (٣%) من الناتج. وعليه، فإن الحذر المفرط من استخدام "تنقيد العجز" قد لا يعتبر مبرر إلى حدٍّ كبير، وفي ظل الاعتبارات المشار إليها أعلاه.

الجدول رقم (٧): متوسط فائض/ عجز الموازنة/ الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2009-2013
للبلدان العربية حسب فئات الفائض/ العجز

عدد البلدان العربية حسب فئات الفائض/ الناتج المحلي الإجمالي	فئات العجز/ الناتج المحلي الإجمالي	البلد
> 12 (1)		قطر
> 6 (1)		السعودية
	> 1.0 (1)	الإمارات
	> 3.0 (1)	البحرين
> 18 (1)		الكويت
> 4 (1)		ليبيا
	> 0 (1)	عُمان
	> 8.0 (2)	لبنان، الأردن
> 3 (1)		تونس
	> 3.0 (1)	الجزائر
	> 9.0 (1)	مصر
> 7 (1)		العراق
	> 4.0 (1)	المغرب
	> 7.5 (1)	اليمن
> 5 (1)		جزر القمر
	> 0 (2)	موريتانيا، جيبوتي
	> 3.0 (1)	السودان

الأرقام بين الأقواس تُشير إلى عدد البلدان.
المصدر: محسوبة من البيانات الواردة في: صندوق النقد العربي، وآخرون، 2014.

٤,٢,٥ الدعم والسياسة المالية والتنمية المستدامة

ليس الهدف هنا إعادة عرض ظاهرة تنامي الدعم (لاسيما دعم الطاقة الذي يستوعب نسب من الإيرادات الحكومية تصل إلى حوالي ٦٢% في حالة مصر، و٥٢% في حالة البحرين، و٣٣% في حالة الجزائر، وحوالي ١٧% في حالة الكويت، (صندوق النقد العربي وآخرون، ٢٠١٤) في الموازنات العامة للدول النامية، ومن ضمنها العربية، بقدر ما يهدف إلى أهمية إدارة الدعم من خلال آلية تعزيز التنمية المستدامة والذي يحرص، ضمناً، على توزيع أقرب للعدالة. ولعلّ من أكثر الأدوات المقترحة لإصلاح إدارة سياسة الدعم هي تلك الخاصة بتحويل الدعم العيني إلى نقدي. إلاّ أن الهدف الرئيسي من وراء هذا التحويل هو (خفض) مخصص الإنفاق على الدعم بالموازنة، وبالتالي خفض العجز، كهدف رئيسي. ورغم أهمية هذا الهدف إلاّ أنه الأهم هو أن ترتبط إدارة الدعم وإصلاحه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الكفاءة والعدالة بآن واحد،

ضمن أهداف أخرى، واعتماداً على تجارب عدد من البلدان النامية في إدارة الدعم وربطــه بالتنميــة البشريــة (وكذلك بشبكات الحماية الاجتماعية) فإن "برامج التحويــل النقــدي Cash Transfer Programmes" قد تكون أحد البدائل العملية لإدارة الدعم وتوجيهه للمستحقين (فقط) خدمة لأهداف اقتصادية (خفض العجز)، وخدمة لأهداف اجتماعية (تعزيز الخدمات التعليمية والصحية ورفع مستوى التنمية البشرية)[٦].

ويوضح الإطار رقم (٣) تعريفاً لهذه النوعية من البرامج، وأنواعها الثلاث المختلفة. في حين يوضح الشكل رقم (١)، أهم الأسئلة التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار فيما إذا كان من المهم تبني هذه النوعية من البرامج. علماً بأن هناك وجهتي نظر يتم تداولها في هذا المجال: الأولى، هي أنه من المهم العمل وفق هذه البرامج في حالة أن الاستثمار والقطاع الخاص يعمل في مستوى يقل عن الأمثلية (بمعنى لا يعالج الفقر واعتبارات العدالة الاجتماعية). والثانية، هي أن هذه البرامج ضرورية من وجهة نظر العلاقة ما بين الاقتصاد والسياسة (بمعنى أهمية أخذ اعتبارات إعادة التوزيع بنظر الاعتبار) (Fiszbein, 2009).

الإطار رقم (٣): برامج التحويل النقدي

انتشر استخدام هذه البرامج خلال العقد الأخير، بدءً من أمريكا اللاتينية، وعدد من الدول الأفريقية مثل نيجيريا، وبوركينافاسو، وكينيا، والدول الآسيوية مثل الباكستان، والهند، وتركيا، وبنغلاديش، والفلبين، وإندونيسيا، وكامبوديا.

وتعتمد هذه البرامج على آلية تحويل مبالغ نقدية للمستحقين من الفقراء في القطاع العائلي. وفي حالة ربط استلام هذه التحويلات بشرط إنفاقها على التعليم والصحة فتعتبر في هذه الحالة "برامج تحويل نقدي مشروطة Conditional Cash Transfers Programmes". وفي حالة غياب المشروطية، وحرية صرف المبالغ المحوّلة، فيطلق على هذه التحويلات اسم "برامج التحويل غير المشروطة Unconditional Cash Transfers Programmes". وهناك نوع ثالث من هذه البرامج يطلق عليه "التحويلات بهدف العمل Cash for Work"وتهدف هذه التحويلات إلى توفير فرص عمل مؤقتة.

المصدر: East Asia Forum, 2012.

[٦] هناك العديد من الأدبيات التي تناقش هذه النوعية من البرامج، منها Febriany and Suryahadi, 2012 و Fiszbein, et al., 2009.

الشكل رقم (١): منهج شجرة اتخاذ القرار بتحديد "برامج التحويل النقدي" كأداة سياسة ملائمة

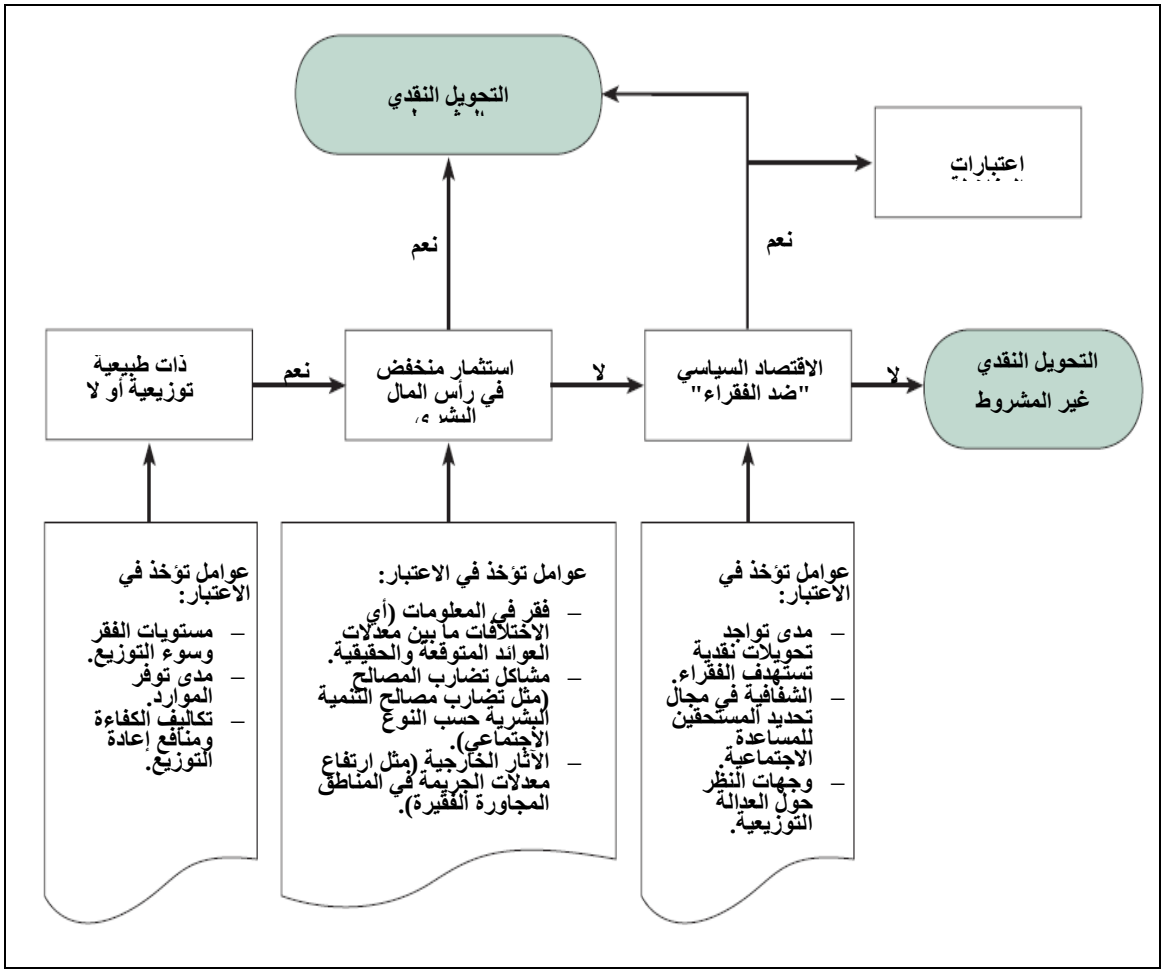

المصدر: Fiszbein, et al., 2009.

إن استخدام هذه النوعية من البرامج بهدف ترشيد الدعم يجب أن لا ينظر إليها على أنها حلّ سحري لجميع المشاكل المرتبطة مع تطبيق السياسات الهادفة للتنمية المستدامة. ومع ذلك فقد أوضحت بعض نتائج المسوحات الخاصة، ببعض البلدان النامية، في مدى مساهمة هذه البرامج بضغط التكاليف، ونشر الخدمات التعليمية ما بين الفقراء. فوفقاً لأحد المسوحات (Saalvedra and Garcia, 2013)، التي شملت (١٥) بلد نامي في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، تبيّن أن هذه البرامج قد ساهمت، إلى حدٍّ كبير، في زيادة عدد المقيدين بالمدارس الثانوية مع تأثير أقل في حالة التسجيل بالمدارس الابتدائية. كما أنها خفضت التكاليف خاصة في الحالات التي تقوم بها هذه البرامج بتقديم المساعدات لتحسين عرض الخدمات التعليمية من خلال المنح، والبنية الأساسية أو الموارد الأخرى اللازمة للمدارس، بدلاً من تزويد العوائل بشكل مباشر بالنقود. كما أشارت هذه النتائج إلى أن تأثير

برامج التحويلات النقدية المشروطة كان لها تأثير كبير على نشر الخدمات التعليمية في حالة كون التحويلات قليلة، ولكن على أسس دوري متكرر، وفي كل قواعد وشروط صارمة للتحقق من إنفاقها على التعليم والتمدرس. كما أن هذه البرامج قد ساهمت في زيادة استهلاك الخدمات الصحية والتعليمية. إلاّ أن نتائج هذه المسوحات قد أوضحت، أيضاً، إلى أن هذه البرامج لم تكن مساهمتها في تحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية بنفس القدر الذي ساهمت به في زيادة الطلب على كمية هذه الخدمات. لذا فإن إدارة هذه البرامج يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار أهمية دمج برامج أخرى، مهتمة بتحسين نوعية الخدمات، مع برامج التحويلات النقدية لمعالجة مثل هذه النوعية من المشاكل.

ويوضح الإطار رقم (٤) في ختام عرض إدارة السياسات المالية، أهم المبادئ الرئيسية في إدارة السياسة المالية والمتسقة مع التنمية المستدامة.

الإطار رقم (٤): المبادئ الرئيسية في إدارة السياسة المالية

١. السياسة المالية إدارة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لارتباطها المباشر برفاه غالبية السكان من خلال الأجور، والإعانات، والإنفاق الجاري على التعليم والصحة للفئات الأقل دخلاً.
٢. أهمية ترشيد الأجور بهدف تحقيق هدفين، ضمن أهداف أخرى، رئيسين:
أ. ضمان استدامة الطلب المحلي.
ب. الحدّ من تضخم باب الأجور بالموازنة العامة للدولة من خلال:
* ربط الجانب المتغير للأجر بالإنتاجية ومعدل التضخم فقط.
* إعادة العلاقة ما بين الحصة الثابتة، والمتغيرة للجور لصالح الحصة الثابتة.
٣. ربط الإنفاق الاستثماري العام باحتياجات الفئات الأقل دخلاً، والبنية الأساسية، والأنشطة المتكاملة مع الاستثمارات الخاصة لضمان تكامل Crowding in الاستثمارات الخاصة والعامة.
٤. التمييز الواضح ما بين الاستثمارات في التكوين الرأسمالي (الاستثمار الثابت العام، والاستثمار المالي في القطاع العام). على أن لا يتجاوز معدل الاستثمار المالي نظيره في الاستثمار الثابت، منعاً لأي أزمات مالية ناتجة عن الفقاعات المالية، ونتائجها غير المرغوبة على إنهيار سعر الصرف للعملة المحلية وآثارها السلبية على الفئات الدخلية الأفقر.
٥. عدم المبالغة في عدم اللجوء لـ "تنقيد" العجز طالما توفرت الشروط الخاصة بإمكانية هذا "التنقيد" من حيث وجود طاقة عاطلة، ووجود مستوى منخفض من العجز/ الناتج المحلي الإجمالي، وتوفق لصافي الطلب الإجمالي على الإنفاق الحكومي.
٦. ضغط الإنفاق العسكري إلى أدنى حدّ لازم لسلامة الدولة وسيادتها، واخضاع بنود الإنفاق للشفافية.
٧. توجيه أي وفر بفعل ترشيد بنود الإنفاق الجاري، لاسيما الأجور والإعانات والتحويلات، نحو مصاريف مبرّرة تساهم في تعزيز التنمية المستدامة مثل الإنفاق على التعليم المنتج، والخدمات الصحية للفئات المستحقة، ومعالجة الأضرار البيئية، والإنفاق الاستثماري المبرر اقتصادياً واجتماعياً.
٨. عدم النظر للإعانات الموجهة للفئات الاجتماعية الأفقر بأنها عبء على الموازنة، والنظر إليها على أنها أحد عوامل ضمان الاستقرار الاجتماعي. والعمل على استخدام هذه الإعانات ضمن إطار انتقالي ينتهي بتأهيل الفئات الاجتماعية الضعيفة للانخراط بأسواق العمل الرسمية، وبالتالي الحدّ التدريجي من هذه الإعانات.
٩. الاستخدام الكفوء لموارد صناديق التقاعد لصالح فئة المتقاعدين، وعدم استخدامه لتمويل قروض تتصف بتعثر السداد، أو غيرها من الاستثمارات المالية والعينية التي تتم بارتفاع المخاطرة، والاستفادة من التجربة النرويجية في مجال شفافية المعلومات الخاصة بهذه الصناديق.
١٠. الاستفادة القصوى من إمكانيات "الحيّز المالي" في الموازنات العامة للدولة لصالح الإنفاق المرتبط بالفئات الأفقر.
١١. تعويض رفع المعدلات الضريبية المباشرة على أرباح الشركات بتحسين المناخ الاستثماري بشكل منافس في دول الإقليم. وبالشكل الذي يجعل من تنافسية مؤشرات المناخ الجيد عاملاً حاسماً أمام قبول المعدلات الضريبية المرتفعة على الشركات.
١٢. تخفيف العبء على الضرائب غير المباشرة (الضرائب على الإنتاج والمستوردات) خاصة على السلع والخدمات المرتبطة باستهلاك الفئات الدخلية الفقيرة. لما لذلك من أهمية في رفع مستوى الدخل القابل للإنفاق، وبالتالي مساهمته في زيادة الطلب المحلي، لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ما بين الفئات الفقيرة من السكان.

٦. التعليم لخدمة التنمية المستدامة

بدأت الأمم المتحدة عقد "التعليم لخدمة التنمية المستدامة" عام ٢٠٠٥ بهدف تعزيز دور التعليم في خدمة التنمية المستدامة. وعليه، وافق مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة عام ٢٠١٢ (ريو +٢٠) على دمج التعليم، بشكل فعال، لخدمة التنمية المستدامة لما بعد عقد "التعليم لخدمة التنمية المستدامة" (الفقرة ٢٣٣ من إعلان ريو +٢٠ أنظر R10+20 website www.uncsd.org، كما صادقت الجلسة رقم (٣٧) للمؤتمر العام لليونسكو، عام ٢٠١٣، على "برنامج العمل العالمي Global Action Program (GAP) الخاص بمتابعة عقد الأمم المتحدة حول التعليم لأغراض التنمية المستدامة.

وبناء على ذلك، فإن السياسة التعليمية العربية لا بد وأن تعكس هذه التوجهات التي تخدم وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الأولوية العربية الرابعة: ضمان التعليم الجيد للجميع)، وهنا لا بد من عرض "أهداف التعليم للجميع" التي تبنّتها اليونسكو منذ عام ٢٠٠٠، باجتماعها في السنغال، وأوضاع الدول العربية في تحقيق هذه الأهداف تم عرض معالم السياسة التعليمية التي تخدم أهداف التنمية المستدامة العربية. ويوضح الجدول رقم (٨) أدناه أوضاع الدول العربية مقارنة ببعض الأقاليم فيما يخص هذه الأهداف.

الجدول رقم (٨): بعض المؤشرات التعليمية الخاصة بأهداف التعليم للجميع

الدول العربية	الهدف: ١ الطفولة المبكرة والتعليم		الهدف: ٢ التعليم الابتدائي الشامل		الهدف: ٣ احتياجات التعليم لكافة الشباب والبالغين				الهدف: ٤ تحسين مستويات نوعية القراءة والكتابة			
	نسبة المسجلين الإجمالية قبل التعليم الابتدائي نهاية عام		نسبة صافي المسجلين في التعليم الابتدائي نهاية عام		معدل تعلم القراءة والكتابة للشباب (١٥-٢٤ سنة)				نسبة من يعرفون القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر)			
					٢٠٠٥-٢٠١٢		١٩٩٥-٢٠٠٤		٢٠٠٥-٢٠١٢		١٩٩٥-٢٠٠٤	
	١٩٩٩ المجموع (%)	٢٠١٢ المجموع (%)	١٩٩٩ المجموع (%)	٢٠١٢ المجموع (%)	الرقم القياسي للمساواة في النوع الاجتماعي (إناث/ذكور)	المجموع (%)	الرقم القياسي للمساواة في النوع الاجتماعي (إناث/ذكور)	المجموع (%)	الرقم القياسي للمساواة في النوع الاجتماعي (إناث/ذكور)	المجموع (%)	الرقم القياسي للمساواة في النوع الاجتماعي (إناث/ذكور)	المجموع (%)
الجزائر	٢	٧٩	٨٨	٩٩	٠,٩٤	٩٢	٠,٩٢	٩٠	٠,٧٦	٧٠	٠,٧٩	٧٣
البحرين	٣٣	٥٠	٩٩	--	٠,٩٩	٩٨	١,٠٠	٩٧	٠,٩٤	٨٧	٠,٩٥	٩٥
جيبوتي	٠,٤	٤	٢٥	٥٨	--	--	--	--	--	--	--	--
مصر	١١	٢٧	٩٥	٩٧	٠,٩٣	٨٩	٠,٨٠	٧٣	٦٥	٥٦	٧٤	٠,٨١
الاردن	٢٩	٣٤	٩٧	٩٧	١,٠٠	٩٩	١,٠٠	٩٩	٠,٨٩	٩٠	٩٨	٠,٩٩
الكويت	٩٤	--	١٠٠	--	١,٠٠	٩٩	٠,٩٦	٩٢	٠,٩١	٧٨	٩٦	٠,٩٩
لبنان	٧٦	٩١	--	٩٦	١,٠١	٩٩	--	--	--	--	٩٠	٠,٩٢
ليبيا	٥	--	--	--	١,٠٠	١٠٠	١,٠٠	١٠٠	٠,٨٢	٨٥	٩٠	٠,٨٧
موريتانيا	--	--	٦٠	٧٠	٠,٧٢	٥٦	٠,٨٢	٦١	٠,٧٣	٥١	٤٦	٠,٦٢
المغرب	٦٠	٥٩	٧١	٩٩	٠,٨٣	٨٢	٠,٧٥	٧٠	٠,٦٠	٥٢	٦٧	٠,٧٦
عُمان	--	٥٥	٨٤	٩٧	١,٠١	٩٨	٠,٩٩	٩٧	٠,٨٥	٨١	٨٧	٠,٩١
فلسطين	٣٥	٤٢	٩٣	٩٣	١,٠٠	٩٩	١,٠٠	٩٩	٠,٩١	٩٢	٩٦	٠,٩٥
قطر	٢٧	٧٣	٩٥	--	١,٠١	٩٩	١,٠٣	٩٦	٠,٩٩	٨٩	٩٧	٠,٩٩
السعودية	--	١٣	--	٩٧	١,٠٠	٩٩	٠,٩٨	٩٦	٠,٨٧	٨٣	٩٤	٠,٩٥
السودان	١٩	٣٥	--	٥٢	٠,٩٥	٨٨	٠,٨٤	٧٨	٠,٧٣	٦١	٧٣	٠,٨٠
سورية	٨	١١	٩٧	٩٩	٠,٩٨	٩٦	٠,٩٥	٩٢	٠,٠٨٤	٨١	٨٥	٠,٨٧
تونس	١٣	--	٩٦	١٠٠	٠,٩٨	٩٧	٠,٩٦	٩٤	٠,٧٨	٧٤	٨٠	٠,٨٢
الإمارات	٦٥	٧١	٨٥	٩٨	١,٠٤	٩٥	--	--	--	--	٩٠	١,٠٢
اليمن	٠,٧	٢	٥٨	٨٧	٠,٨٠	٨٧	٠,٦٥	٧٧	٠,٤٨	٥٥	٦٦	٠,٦١
العراق	٥	--	٨٩	--	٠,٩٦	٨٢	٠,٩١	٨٥	٠,٧٦	٧٤	٧٩	٠,٨٤
الدول العربية	١٥	٢٥	٨٠	٨٩	٠,٩٣	٩٠	٠,٨٧	٨٣	٠,٧٣	٦٧	٧٨	٠,٨١
الدول النامية	٢٧	٤٩	٨٢	٩٠	٠.٩٣	٨٨	٠,٩١	٨٥	٠,٨٤	٧٧	٨٠	٠,٨٧
شرق اسيا والباسفيك	٣٨	٦٨	٩٥	٩٦	١,٠٠	٩٩	٠,٩٩	٩٨	٠,٩٣	٩٢	٩٣	٠,٩٦
العالم	٣٣	٥٤	٨٤	٩١	٠,٩٤	٨٩	٠,٩٣	٨٧	٠,٨٩	٨٢	٨٤	٠,٩١

المصدر: مجمعة من جدول رقم (10)، الملحق ٢٠١٥، UNESCO.

تابع الجدول رقم (٨): بعض المؤشرات التعليمية الخاصة بأهداف التعليم للجميع

الدول العربية	الهدف: ٥ المساواة حسب النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي				المساواة حسب النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي				الهدف: ٦ نوعية التعليم			
	معدل التسجيل الاجمالي في السنة				معدل التسجيل الاجمالي في السنة				معدل الاستمرار إلى نهاية آخر صف		نسبة التلاميذ/ المدرسين في الابتدائي نهاية السنة	
	١٩٩٩		٢٠١٢		١٩٩٩		٢٠١٢					
	الرقم القياسي للمساواة في النوع الاجتماعي (إناث/ذكور)	المجموع (%)	الرقم القياسي للمساواة في النوع الاجتماعي (إناث/ذكور)	المجموع (%)	الرقم القياسي للمساواة في النوع الاجتماعي (إناث/ذكور)	المجموع (%)	الرقم القياسي للمساواة في النوع الاجتماعي (إناث/ذكور)	المجموع (%)	١٩٩٩	٢٠١٢	١٩٩٩	٢٠١٢
	٠,٠٩١	١٠٠	٠,٩٤	١١٧	١,٠١	٦٣	١,٠٤	١٩٨	٩١	٩٣	٢٨	٢٣
الجزائر	٠٠,٩٧	١٠٤	--	--	١,٠٨	٩٧	١,٠٢	٩٦	٩٠	٩٨	--	١٢
البحرين	٠,٧٢	٣١	٠,٨٨	٦٨	٠,٦٣	١٦	٠,٧٧	٤٦	--	٧٦	٤٠	٣٤
جيبوتي	٠,٩٢	١٠١	٠,٩٦	١١٣	٠,٩١	٨٤	٠,٩٨	٨٦	٩٩	٩٦	٢٣	٢٨
مصر	١,٠٢	١٠٠١	٠,٩٨	٩٨	١,٠٥	٨٦	١,٠٣	٨٨	٩٦	٩٨	--	--
الأردن	١,٠١	١١٨	--	--	١,٠٠	١١٥	--	--	٩٤	٩٤	١٣	٩
الكويت	٠,٩٧	١٣٤	٠,٩١	١٠٧	١,١٣	٩٠	١,٠١	٧٤	٩٠	٩٣	١٤	١٤
لبنان	٠,٩٩	١١٦	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
ليبيا	٠,٩٧	٨٣	١,٠٥	٩٧	٠,٧٧	٢٠	٠,٨٥	٢٧	٤٠	--	٤٧	٤٠
موريتانيا	٠,٨٢	٨٦	٠,٩٥	١١٧	٠,٧٩	٣٦	٠,٨٦	٦٩	٧٥	٩٢	٢٨	٢٦
المغرب	٠٠,٩٨	٩٣	١,٠١	١٠٩	١,٠٠	٧٥	١,٠٨	٩٤	٩٢	٩٤	٢٥	--
عُمان	١,٠٠	١٠٠	٠,٩٩	٩٤	١,٠٢	٧٨	١,١٠	٨٣	٩٩	٩٩	٣٨	٢٤
فلسطين	١,٠٦	١٠٧	--	--	١,١١	٨٦	١,١٠	١١٢	--	--	١٣	١٠
قطر	--	--	١,٠٣	١٠٦	--	--	١,٠١	١١٦	--	٩٩	-	١٠
السعودية	٠,٨٥	٥٩	٠,٨٩	٦٩	٠,٨١	٣٤	٠,٩٢	٣٧	--	٧٦	--	--
السودان	٠,٩٢	١٠٦	٠,٩٧	١٢٢	٠,٩٢	٧٣	١,٠٠	٧٤	٨٧	٩٣	٢٥	--
سورية	٠٠,٩٤	١١٧	٠,٩٨	١١٠	١,٠١	٧٢	١,٠٥	٩١	٨٧	٩٥	٢٤	١٧
تونس	٠,٩٩	٩٤	٠,٩٧	١٠٨	١,١٠	٨٤	--	--	٨٩	٨٤	١٦	١٨
الإمارات	٠,٥٦	٧٣	٠,٨٣	٩٧	٠,٣٧	٤١	٠,٦٥	٤٧	٦٩	--	٢٢	٣٠
اليمن	--	--	--	--	--	--	--	--	٧٧	--	٢٤	--
العراق	٠,٨٣	٩٧	--	--	٠,٦٤	٣٥	--	--	٤٩	--	٢١	--
الدول العربية	٠,٨٧	٩١	٠,٩٣	١٠٤	٠,٨٧	٦١	٠,٩٥	٧٤	٨٢	٨٣	٢٣	١٩
الدول النامية	٠,٩١	٩٧	٠,٩٧	١٠٩	٠,٨٨	٥١	٠,٩٦	٦٩	٧٢	٧٢	٢٩	٢٦
شرق اسيا والباسفيك	١,٠٠	٩٧	٠,٩٩	٩٩	١,٠٠	٨٥	٠,٩٨	٩٩	٩٧	٩٨	٢١	١٦
العالم	٠,٩٢	٩٧	٠,٩٧	١٠٨	٠,٩١	٥٩	٠,٩٧	٧٣	٧٥	٧٥	٢٦	٢٤

المصدر: مجمعة من جدول رقم (10)، الملحق ٢٠١٥، UNESCO.

اعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (٨) أعلاه، وغيره من الكثير من المؤشرات، فإن هناك تواضعاً في الأداء التعليمي العربي، خاصة في مجال نوعية التعليم فرغم الإنجازات التعليمية للعلماء العرب في المهجر، إلا أن الوضع التعليمي في الدول العربية لا يزال في حاجة إلى إعادة تأهيل، ليساهم في ممارسة دوره كمحرك أساسي للإنتاجية، ومن ثم في النمو، والتنمية المستدامة، وعليه فإن هناك حاجة ماسّة للعمل ضمن عدد من المحاور في مجال السياسة التعليمية.

أولاً، محور الجانب التمويلي، الذي قد يستخدم كعذر لعدم إمكانية تحسين التعليم، كماً ونوعاً، وهنا، لا بد من تفعيل واستخدام "الحيز أو الفضاء المالي Fiscal Space"، المتاح أمام الدول العربية في موازناتها العامة، فوفقاً لآخر إحصاءات متاحة، أنفقت مجموعة الدول العربية، كمتوسط، ما نسبته (٥,٥%) من ناتجها المحلي الإجمالي على الانفاق العسكري في عام (٢٠١٠)، في حين تقل هذه النسبة الخاصة بالإنفاق على التعليم لتصل إلى (٣,٩%). علماً بأن النسبة الأولى، الإنفاق العسكري، تعتبر أعلى النسب مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، (أوروبا وآسيا الوسطى: (٢,٧%)، وأمريكا اللاتينية: (١,٤%)، وجنوب آسيا: (٢,٥%)، وأفريقيا جنوب الصحراء: (١,٥%)، وعلى مستوى العالم: (٢,٦%)، في عام ٢٠١٠ (UNDP, 2013). لقد ترك هذا الأمر مجالاً واسعاً لاستخدام سياسة "تحويل الإنفاق Expenditure Switching" لصالح الإنفاق التعليمي، من الموارد المالية المتاحة للإنفاق على التسليح العسكري غير المرتبط بدواعي أمنية ودفاعية.

ثانياً، إن نوعية التعليم تتأثر تأثراً كبيراً بحالة الصراعات وعدم الاستقرار، فتعتبر حالة العراق من الحالات التي من الممكن الاعتماد عليها، كحالات عربية في هذا المجال. يوجد ما لا يقل عن ست دول عربية متأثرة بالنزاعات والصراعات الداخلية والخارجية، خلال الفترة الحالية (تقع دولتين منهما ضمن الدول ذات الدخل المنخفض: الصومال واليمن، وثلاث دول ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط، الفئة الدنيا: العراق، وفلسطين المحتلة، والسودان، وضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط، الفئة العليا: الجزائر). (UNESCO, 2011). إذا ما تم أخذ حالة العراق، فقد أشار (Santisteban, and Velloso 2005) بأن هذه الدولة كانت، في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، واحدة من أفضل الأنظمة التعليمية في العالم العربي، حسب شهادة منسق مكتب الشئون الأساسية التابع للأمم المتحدة، إلا أن الأمر لم يعد كذلك، بسبب الصراعات وعدم الاستقرار داخلياً وخارجياً. لعل من أهم مؤشرات تأثير الصراعات على التعلم ونوعيته، هي تلك الخاصة بمؤشرات التحصيل التعليمي، قبل وبعد الصراعات. كما يتضح جلياً من الشكل رقم (٢)، علاقة تدهور مؤشر حصة السكان، ممن لم يتمتعوا بالتعليم الرسمي خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٦)، حسب فترات الاستقرار والصراع، حيث تتجه هذه الحصة، وبشكل متسق، نحو الانخفاض مع فترات عدم الاستقرار.

الشكل رقم (٢): حصة السكان غير المتمتعين بالتعليم الرسمي، حسب النوع الاجتماعي "حالة العراق"

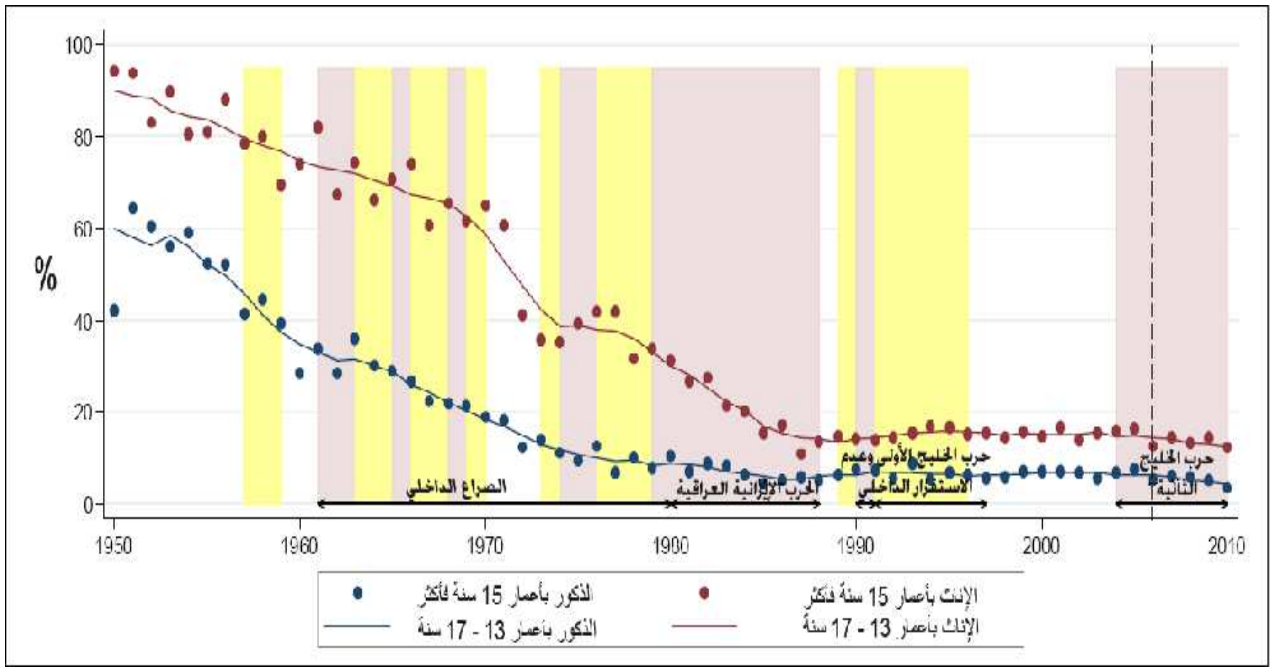

المصدر: (UNESCO, 2011).

لقد ترتب على الفترات غير المستقرة في حالة العراق، العديد من النتائج المؤثرة، تأثيراً مباشرةً على المؤشرات التعليمية، وكذلك ترتب عليها تدهوراً في نوعية التعليم. يتجسد هذا التدهور في العديد من المؤشرات، منها، أن أقل من (١٠%) من أطفال العراق (٤-٥ سنوات) يتمتعون بنفاذ لأي شكل من أشكال التعليم، ما قبل الابتدائي، (تصل هذه النسبة إلى حوالي (١٨%) في دول الإقليم، وحـوالي (٤١%) في العالم)، وأن (٨٥%) من الأطفال (بين ١-٨ سنوات) قد تعرضوا للعنف خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠). (UNESCO, 2012). كما ترتب على فترات عدم الاستقرار ولاسيما الفترة بعد مارس عام 2003، تعرض (٣١٥٩٨) مؤسسة تعليمية للعنف بين الفترة (مارس ٢٠٠٣ وأكتوبر ٢٠٠٨)، حسب إحصاءات وزارة التعليم العراقية، مع اغتيال حوالي (٢٥٩) أكاديمي في التعليم العالي، واختطاف (٧٢)، واحتجاز (١٧٤) أكاديمي، خلال نفس الفترة، مع قتل حوالي (٢٩٦) موظف، في المؤسسات التعليمية، خلال عام ٢٠٠٥، مع قتل (١٨٠) مدرّس بين فبراير ونوفمبر من عام ٢٠٠٦. بالإضافة إلى هجرة ما لا يقل عن (٣٠%) من الأكاديميين، بدرجة أستاذ، والأطباء، والصيادلة، والمهندسين، إلى خارج العراق. (UNESCO, 2010)، علماً بأن (Powers, 2008)، يلاحظ بأن حوالي (٥٤%) من الأكاديميين، التعليم العالي، ممن تعرضوا للاغتيال، هم من التخصص الطبي، والعلمي، وتتوزع النسبة الباقية بين الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وتخصصات أخرى، وأن أكبر نسبة داخل التخصصات العلمية تقع ضمن التخصص الهندسي، يليه الزراعي، ثم الفيزيائي، ثم الكيميائي، ثم البيولوجي، ثم الجغرافي.

ثالثاً، ضرورة التدخل السريع، لمعالجة المشاكل المرتبطة بمدى القدرة على القراءة في المراحل الابتدائية، لما لذلك من أثر على تحسين نوعية التعليم في المراحل اللاحقة. تتجسد ضعف هذه القدرة في ارتفاع نسب إعادة السنة الدراسية، في المدارس الابتدائية، والثانوية، مقارنة بالنسب السائدة في دول المقارنة الأخرى. لقد وصلت نسب الإعادة في المدارس الابتدائية على مستوى الدول العربية، إلى (12.5%) من إجمالي عدد المسجلين بهذه المدارس في عام 1972، وانخفضت إلى (٦,٨%) في عام ٢٠١١، علماً بأن ما يناظر هاتين النسبتين وصل إلى (٥,٥%) و (١,٧)، تباعاً في الاتحاد الأوروبي، و (٩,٧%) و (٤,٨%) في العالم. (WDI website). أما بالنسبة للمدارس الثانوية، فعلى المستوى العربي، وصلت نسبة من أعادوا السنة الدراسية في عام ١٩٧٥ من إجمالي المسجلين بالمرحلة الثانية، إلى (١٥,٠%)، لتصل إلى (١٤,٩%) في عام ٢٠١٢، علماً بأن هذه النسبة وصلت في حالة الاتحاد الأوروبي إلى (٢,١%) في عام ١٩٩٩، يقابلها (٣,٥%) في عام ٢٠١٠. (The World Bank Database Website).

واعتماداً على بعض الإحصاءات القليلة المتوافرة عن مدى مقدرة التلاميذ في بعض الصفوف الابتدائية، في مجال القراءة السليمة للكلمات، أو فك شفرة الكلمات Decode، تشير هذه الإحصاءات، في حالة ثلاث دول عربية، خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، أن نسبة التلاميذ غير القادرين على فك شفرة الكلمات في الدولة الأولى، تعادل (٤٢%)، (UNESCO, 2012)، علماً بأن هذه النسب تصل في حالة دول مثل، ملاوي، ومالي، وزمبابوي إلى (٩٠%)، وفي حالة الباكستان إلى (٩١%)، في الصف الثاني أيضاً. بغض النظر عن كيفية علاج هذه الظاهرة، المؤثرة على نوعية التعليم، على المستوى الابتدائي، ولاحقاً، على المستويات الثانوية والجامعية، فإن الخيارات المتاحة فعلياً في الدول العربية، هي اللجوء لإعادة التلاميذ للمرحلة الابتدائية المعنية حتى نجاح التلميذ. هناك مناهج أخرى، في دول أخرى مثل: فنلندا، النرويج وأيسلندا، تقوم على ترحيل التلميذ غير القادر على فك شفرة الكلمات، إلى المرحلة اللاحقة، على أساس أهمية مخالطته لتلاميذ ذوي قدرات أفضل. لا يوجد حتى الآن ما يثبت أرجحية أي من الطريقتين: الإعادة أم الترحيل، إلا أن المهم، من وجهة النظر التنموية ذات الأبعاد الاجتماعية، هو ضرورة دراسة بيئة التلاميذ العائلية، لمعالجة المشاكل الحقيقية وراء عدم القدرة في الاستفادة من التعليم الابتدائي، في فك شفرات الكلمات، وكما أشار (UNESCO, 2011)، فإن "المدارس لا تعمل بمنعزل عن محيطها، إذ تتأثر نتائج التعلم بالظروف الأسرية، وبأوجه الحرمان المتوارثة، التي تترتب على الفقر وعلى انعدام المساواة العميق. في عالم يسوده تكافؤ الفرص، فإن قدرات التلاميذ وجهودهم، لا أوضاعهم الأسرية، تعتبر هي العناصر الأساسية، التي ينبغي أن تحدد مستوى التحصيل، الذي يمكنهم بلوغه، غير أن هذه القاعدة لا تسري في أي دولة في العالم، إذ ثمة ربط دائم بين التحصيل الدراسي، وعوامل مثل، مستويات ثراء الأهل وتعليمهم، واللغة، والعرق، والموقع الجغرافي، فعادة ما يبدأ الأطفال من الأسر الأكثر ثراءً حياتهم

الدراسية، وبجعبتهم مزايا نالوها بفضل استثمارات أكبر في مجال الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وبفضل بيئة منزلية مواتية أكثر للقراءة والكتابة، وعلى خلاف ذلك، فإن الأطفال المنحدرين من أقليات عرقية، ولا يجيدون اللغة المستخدمة للتدريس، سيعانون من الحرمان، أكبر بكثير لدى التحاقهم بالمدارس". إن نوعية التعليم، أعقد من أن تعالج من خلال النظام التعليمي فحسب، بل، لابد من أن تعالج ضمن نظام أوسع: اقتصادي/سياسي/نظامي، وربما أوسع من ذلك.

ومنذ الإعلان عن أهداف التعليم العالمية الستة في داكار، السنغال، عام 2000، المشار إليها أعلاه، لم تتم الإشارة لاحقاً إلى أية أهداف محددة تعكس أهمية الحاجة للتعليم ضمن إطار التنمية المستدامة. وفي مجال هذه الأهداف بادرت اليونسكو، واليونيسيف بالمساهمة في تحديد هذه الأهداف. وتشمل الأولويات المشتركة لأهداف التنمية المرتبطة بالتعليم (UNICEF and UNESCO, 2013): معالجة المهام غير المنجزة لإكمال المرحلة الابتدائية، والعمل على توسيع الأهداف تتضمن التعليم في المراحل المبكرة من الطفولة، وإلزامية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، وإلزام التحاق جميع الأطفال بالتعليم، وأهمية اكتساب الشباب والكبار للمهارات اللازمة للعمل. وما يترتب على هذه الأولويات المشتركة من الحاجة لتوفير قواعد البيانات، وتصنيفها بما يخدم أولويات ومتطلبات التنمية المستدامة. واعتماداً على هذه المبادئ تم اقتراح خمسة أهداف لمرحلة ما بعد عام 2015 (أنظر الإطار رقم ٥).

الإطار رقم (٥): المبادئ الخمسة لأهداف التعليم، بعد عام ٢٠١٥

١. أهمية وضع الحق بالتعليم ضمن جوهر أهداف التنمية. مع أهمية أن يكون مجانياً وإلزامياً باعتباره حق أساسي يساعد في تحقيق رفاه الأفراد والمجتمع.
٢. ضمان فرص متساوية للتعليم بغض النظر عن ظروف الفرد. ويجب أن لا تمثل اعتبارات الفقر والنوع الاجتماعي والإعاقة والانتماء عوامل أمام عدم الحصول على التعليم.
٣. أهمية أن تعترف الأهداف بالحاجة للتعليم في مراحل الحياة المختلفة، سواء من خلال النظم الرسمية أو النظامية أو النظم غير الربحية أو غير النظامية.
٤. أن يكون التعليم جزء أساسي من إطار التنمية لما بعد عام 2015 والذي سيحل محل أهداف الألفية لما قبل عام 2015.
٥. أهمية محاسبة الحكومات والمجتمع الدولي فيما يخص مدى التزامهم فيما يخص تحقيق الأهداف التعليمية. ومن خلال المؤشرات قابلة للقياس والمتابعة.

المصدر: UNESCO, 2014.

ولغرض تحقيق الأهداف التعليمية المشار إليها أعلاه، اهتمت العديد من البلدان في دعم الاتجاهات التمويلية للتعليم، وذلك من خلال (UNESCO, 2014):

أ. رفع حوالي ثلاثين بلداً منخفض ومتوسط الدخل إنفاقه على التعليم بأكثر من نقطة مئوية منسوباً إلى الناتج القومي، ما بين عامي 2009 و2011.

ب. من الأهمية أن يخصص، بعد عام 2015، هدف تمويلي مشترك للدول بحيث لا يقل عن (6%) من الناتج القومي. علماً بأن هناك حوالي (41) دولة، من مجموع البيانات المتاحة لـ (150) دولة، قد حققت هذه النسبة عند حلول عام 2011.

ج. هناك فرص لتوسيع القاعدة الضريبية في العديد من الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويترتب على تخصيص حوالي (20%) من الضرائب المحصّلة للتعليم، أن يرتفع الإنفاق على التعليم بنسبة (27%) هذا العام، 2015. الأمر الذي يترتب عليه رفع حصة التعليم في الناتج المحلي الإجمالي إلى (6%).

د. انخفاض المعونات للتعليم الأساسي بحوالي (6%) ما بين عامي 2010 و2011. ويُعدّ هذا أول انخفاض منذ عام 2002.

عانت البلدان منخفضة الدخل بشكل كبير من انخفاض المعونات الموجّهة للتعليم الأساسي. وتقع حوالي (13) بلد من الدول التي عانت ضمن إقليم أفريقيا جنوب الصحراء. ويعود هذا الانخفاض إلى الحدّ من إنفاق حوالي (24) جهة مانحة (ومن ضمنها أكبر "9" جهات مانحة).

إن إدارة التعليم، وبالشكل الذي ينتج عنه دمج تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يستلزم، ضمن احتياجات أخرى، توفير مصادر تمويلية يترتب عليها تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، وتحسين نوعية التعليم. علماً بأن نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي، هي نسب تعتبر مرتفعة في حالة مجموعة الدول العربية، مقارنة بأقاليم العالم النامي الأخرى، وحتى بالمقارنة مع دول الدخل المرتفع. حيث وصلت هذه النسبة عام 1999 حوالي (21.0%) وانخفضت إلى حوالي (18.1%) عام 2011 مقارنة بـ(13.3%) و(13.2%)، على التوالي في حالة دول الدخل المرتفع. وتصل هذه النسب للأعوام المذكورة إلى (14.4%) و(16.2%) في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، و(17.1%) و(18.7%) في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، و(12.4%) و(12.2%) في إقليم أمريكا الشمالية وغرب أوروبا (UIS Database).

وإذا ما أرادت الدول النامية، تخصيص (6%) من إنتاجها القومي للتعليم (أنظر الأهداف الخمسة أعلاه لما بعد عام 2015) فإن عليها أن تعبئ طاقاتها الضريبية، كنسبة من الدخل القومي، وما

يترتب على ذلك من رفع حصة الإنفاق على التعليم إلى (20%) كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي. ووفقاً لـ (UNESCO, 2014) فإن هناك (25) بلد فقط، من ضمن (138) بلد ممن توفرت عنه بيانات ومعلومات قام بتخصيص أكبر من (20%) من الإنفاق على التعليم عام 2011 (منها 17 دولة ذات الدخل المتوسط المنخفض، و8 دول ذات الدخل المتوسط الأعلى والدخل المرتفع).

علماً بأن إدارة الموارد المالية المحلية بشكل كفوء، خاصة الإدارة الضريبية، يعتبر شرطاً أساسياً ومهماً لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل التعليم (تحتاج الدول إلى جمع حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي من الضرائب بهدف تحقيق أهداف الألفية، التي من ضمنها التعليم) IMF, OECD, UN, (and World Bank, 2011).

كما يتطلب الأمر في مجال الإدارة الضريبية الهادفة لتمويل التعليم الحدّ من الإعفاءات الضريبية. علماً بأن المبالغ المعفاة من الضرائب تصل في حالة بعض البلدان النامية إلى حوالي (5%) من الناتج المحلي الإجمالي، مثل حالة معظم الدول في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء. ويقدّر في حالة إلغاء بعض الدول النامية لمثل هذا الإعفاء، وتخصيص (10%) من عوائد الإعفاء إلى التعليم الأساسي، فإن من شأن ذلك أن يمكن الدولة من إضافة حوالي (1.4) مليون طفل إضافي للتعليم (Abay, 2010).

كما أن الإدارة الضريبية تستلزم تنويع القاعدة الضريبية، وذلك من خلال تخفيف الأعباء على الفئات المنخفضة الدخل بواسطة إعادة توزيع الأعباء الضريبية لصالح الضرائب المباشرة (على الدخل والثروة)، ولغير صالح الضرائب الغير مباشرة (على الإنتاج والمستوردات)، أي على السلع والخدمات المستهلكة من قبل هذه الفئات. وهو الأمر الذي يضمن تحقق أحد أهم أهداف التنمية المستدامة المتمثل بإعادة توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية. وإذا ما أخذنا تجارب بعض الدول النامية في هذا المجال يلاحظ نجاح إدارة الإكوادور لإدارتها الضريبية من حيث توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية غير النفطية من (70%) إلى (74%) خلال الفترة 2001-2010. ونفس الشيء بالنسبة لفيتنام التي قامت بتوسيع قاعدتها الضريبية (علماً بأنها من أكثر البلدان في مجال النسب الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي). وقامت برفع حصة الضرائب المباشرة المفروضة على الشركات العاملة في مجال النفط، وكذلك الشركات الأجنبية (McKinley, 2009 و Ghosh, 2012).

كما تعتبر أنشطة القطاع غير المنظم، أو غير الرسمي مصدراً آخراً من مصادر تعبئة الإيرادات وتوجيهها نحو الإنفاق على التعليم (مقابل تحول العاملين بهذا القطاع لأنظمة الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية). وتقدر الخسارة من جرّاء استثناء فرض الضرائب على هذا

القطاع ما بين (35%-55%) من الإيرادات الضريبية (OECD, 2012). مع أهمية مراعاة أن لا تمثل الضرائب أعباء على كاهل العاملين في هذه الأنشطة. بالإضافة إلى أن العديد من المشروعات الصغيرة الحجم المزدهرة لا تدفع ضرائب أو ضرائب ضئيلة. ووفقاً لتجربة موزمبيق في تعبئة الضرائب من خلال المشروعات الصغيرة والفائقة الصغر تمكنت الدولة من إضافة حوالي (40) ألف مكلّف ضريبي (Ibid.). كما أنه من الأهمية بمكان أن لا يتم استخدام الحصيلة الضريبية لتطوير التعليم بشكل متحيّز للمناطق الحضرية، كما هو الحال في أغلب البلدان النامية. بل لابد من إعادة توزيع التخصيصات للتعليم لصالح المناطق الريفية (أنظر الإطار رقم (٦)). كما أنه من المهم ربط إصلاح نظام الدعم (المشار إليه في القسم الخاص بالسياسة المالية، ببرنامج الاهتمام بالشرائح الدخلية المهمّشة. وذلك، على سبيل المثال، من خلال استخدام "برامج التحويلات النقدية المشروطة" بضرورة إنفاق مبالغ هذه التحويلات على تمويل الإنفاق على تعليم الأطفال المهمّشين في القطاعات العائلية الفقيرة.

الإطار رقم (٦): تجربة البرازيل في إدارة الإنصاف وتقليص عدم المساواة في توزيع الخدمات التعليمية، بين الأقاليم

في ظل حقيقة أن دخل الأقاليم الشمالية كان يعادل أقل من نصف مستوى الدخل في الأقاليم الجنوبية. الأمر الذي ساهم في انخفاض حصة التلميذ من الإنفاق، وكذلك تقليص العوائد الضريبية. إلا أن الحكومة أنشأت في منتصف التسعينات من القرن الماضي صندوق لإدارة وتطوير التعليم في المرحلة الابتدائية، وبهدف، كذلك، تحسين أوضاع المعلمين.

وعليه حصلت المدارس في المناطق الريفية على الأولوية في الإنفاق مقارنة بالمدارس في المناطق الحضرية. وتم تخصيص (60%) من الأموال المخصصة للتعليم على رواتب المعلمين، و(40%) للعمليات المدرسية. كما تم السماح للمعلمين في الأقاليم الشمالية بتحسين مستواهم التعليمي والتدريبي.

وكان ضمن نتائج وإدارة هذا الصندوق ارتفاع متوسط التحاق أطفال العوائل الفقيرة من أربع سنوات إلى ثماني سنوات. كما ساهم الصندوق برفع مستويات درجات الرياضيات بين طلاب الصف الرابع في الولايات الشمالية الفقيرة. مع أهمية الحاجة لاستمرار ردم الفجوة ما بين أقاليم الشمال والجنوب.

المصدر: Bruns, et al., 2012.

٧. الصحة لخدمة التنمية المستدامة

يعتبر توفير الخدمات الصحية، بالنوعية المطلوبة وبغض النظر عن مستوى الدخل، من أهم معايير نجاح الإدارة الاجتماعية في أي بلد من البلدان النامية. علماً بأن الاهتمام الدولي بهذه الخدمات والرعاية الصحة المرتبطة معها يعود إلى "إعلان فيلادلفيا" لعام 1944. ومنذ ذلك الحين، ولغاية الآن لازال الاهتمام بالرعاية الصحية أقل من المطلوب حيث يوجد أكثر من (90%) من سكان العالم، في بلدان الدخل المنخفض، يعيشون بدون أي حق للتغطية الصحية. أما على مستوى العالم فهناك حوالي (39%) من السكان من تنقصهم هذه الرعاية. وكنتيجة لهذا القصور فإن حوالي (40%) من الإنفاق الصحي، عالمياً، يتم تحمله من قبل المرضى (ILO, 2014).

وبقدر تعلّق الأمر بتغطية الرعاية الصحية للسكان في البلدان العربية مقارنة ببقية الأقاليم بالعالم يعتبر الوضع العربي من الأوضاع الجيدة، على الأقل على المستوى الإجمالي. حيث يوضح الجدول رقم (٩) نسب السكان المستفيدين من أحد أنظمة الخدمات الصحية الوطنية العامة والخاصة، حسب آخر سنوات متاحة.

الجدول رقم (٩): نسبة السكان، حسب أقاليم العالم، المستفيدين من أحد أنظمة الرعاية الصحية (%)

الإقليم	النسبة من السكان (%)
غرب أوروبا	99.7
وسط وشرق أوروبا	91.6
شمال أمريكا	85.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	81.7
الشرق الأوسط (البلدان العربية)	72.6
العالم	61.1
آسيا والباسفيك (مع الصين)	58.0

شمال أفريقيا	55.2
أفريقيا	24.7
أفريقيا جنوب الصحراء	17.0

المصدر: OECD Database.

وتتنافس، وتتكامل، حالياً العديد من أنظمة الإدارة في مجال توفير الخدمات والرعاية الصحية كجزء من الحماية الاجتماعية، في أنحاء العالم. ويوضح الجدول رقم (١.) هذه الأنظمة، والمزايا والعيوب، وأهم الخصائص المرتبطة مع كل نظام.

ومن المهم ملاحظة أنه لاختيار نظام تمويل معين في مجال توفير الخدمات والرعاية الصحية وإداراتها من الناحية التمويلية، أخذ العديد من الاعتبارات بنظر الاعتبار، ومدى توفر هذه الاعتبارات من عدمه. ويشمل الإطار السياسي والاقتصادي والثقافي السائد، ومدى شدة عبء الأمراض، وحجم القطاع المنظم أو الرسمي، وأداء النظم السائدة، وحجم القاعدة الضريبية، والقدرة على التحصيل الضريبي، والطاقات الإدارية والمؤسسية السائدة، ومدى توفر البنية الأساسية اللازمة للرعاية الصحية، ومدى القدرة على فرض القوانين واللوائح المنظمة لعمل الأنظمة الصحية، والإجراءات التنظيمية ودورها في توفير خدمات عادلة وقائمة على المساواة.

الجدول رقم (١٠): الأنظمة المختلفة لتأمين الخدمات، والرعاية الصحية، وما يرتبط بها من آليات التمويل

أهم النواحي المرتبطة بأداء النظام	التغطية وآليات التمويل
<u>انظمة التامين الصحية الوطنية:</u> المزايا: • توزيع المخاطر ما بين جميع السكان، سواء على المستوى الوطني، أو على مستوى الأقاليم. • كفاءة إدارية في مجال الرقابة على التكاليف. • إعادة التوزيع ما بين المخاطر المرتفعة والمنخفضة، ومجموعات الدخل المرتفع والمنخفض ضمن السكان الخاضعين للتغطية. العيوب: • مخاطر عدم استقرار مصادر التمويل بسبب منافسة بنود الإنفاق الجاري الأخرى (غير الصحية) على التمويل. • سيادة عدم الكفاءة في حالة عدم وجود حوافز، وغياب الرقابة الإدارية. • تتسم بانخفاض نوعية الخدمات.	يمول اساسا من الضرائب
<u>انشطة التامين الصحي الوطنية والاجتماعية:</u> المزايا: • تولد إيرادات مستقرة. • تتمتع بدعم قوي من السكان بفعل النوعية المرتفعة للخدمات. • عادة ما تتضمن دعم، وبشكل خاص في حالة أنظمة الضمان الصحي الوطنية، بهدف تغطية الرعاية الصحية للفقراء والفئات المعرضة للمخاطر الاجتماعية. • تتضمن شركاء اجتماعيين، وتمثيل لأصوات السكان. • إعادة توزيع ما بين المخاطر المرتفعة والمنخفضة، ومجموعات الدخل المرتفعة والمنخفضة ضمن السكان الخاضعين للتغطية. العيوب: • هذه الأنشطة قاصرة على العاملين بالقطاع المنظم أو الرسمي وعوائلهم. وذلك في حالة عدم وجود دعم يغطي العاملين بالقطاعات غير المنظمة وغير الرسمية. • تتسم هذه الأنظمة بتعقد إدارتها، وضعف الشفافية والمساءلة. • يمكن أن تؤدي إلى المبالغة في التكاليف في حالة عدم وجود آليات فعّالة للرقابة المالية، ومراقبة العقود.	تعتمد اساسا على مساهمات العاملين/ أصحاب العمل
<u>التامين الصحي القائم على اساس مجتمعي:</u> المزايا: • يمكن أن يصل للعاملين في القطاعات غير المنظمة أو غير الرسمية. العيوب: • يغطي نسبة قليلة من السكان. • إمكانية استبعاد الفقراء إلا في حالة وجود دعم. • من المحتمل أن ترتبط هذه الأنظمة بقلة المهنية في الإدارة والحكم الرشيد.	
<u>انظمة التامين الصحي الخاصة:</u> المزايا: • مفضلة من قبل من يدفع من حسابه الخاص لتغطية الخدمات الصحية. • ارتفاع درجة النفاذ للخدمات الصحية بالنسبة للقادرين على الدفع. • يشجع على نوعية أفضل، وضغط في التكاليف. العيوب: • ارتفاع التكاليف الإدارية. • غير فعّالة في خفض ضغوط التكاليف على الأنظمة الصحية العامة. • لا تتصف بالمساواة والعدالة في حالة غياب الدعم، وغياب تنظيم الأسعار. • تتطلب قدرات إدارية ومالية.	
المزايا: • إمكانية لتغطية كافة السكان. • تولد أموال محلية أكثر من نظام صحي مفرد. العيوب: • مخاطر تفكك النظام في حالة عدم التعميم والتنسيق الملائمين.	آليات مختلفة تستخدم الضرائب، والمساهمات

المصدر: ILO, 2013.

٨. التماسك الاجتماعي لخدمة التنمية المستدامة

لقد برز الاهتمام بشبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، بعد ظهور العديد من النتائج الاجتماعية غير الإيجابية المرتبطة بسياسات الاستقرار الاقتصادي، المشار إليها أعلاه. ورغم أهمية هذه السياسات في مجال المحافظة على التماسك الاجتماعي ومحاربة الآثار السلبية لعدم الاستقرار الاجتماعي، إلاّ أن أهداف سياسات التنمية المستدامة يجب أن تكون على درجة كبيرة من الموائمة للهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، ومن ضمنها العربية، بحيث يترتب عليها ضمان من نمو مستدام، وعدالة في توزيع الدخل. ومن ثم تخفيف الاعتماد على هذه الشبكات، ما عدا تلك المرتبطة بأنظمة التقاعد، ومساعدة الفئات الضعيفة غير القادرة على الانخراط بأسواق العمل. علماً بأن أحد أدوار "الدولة التنموية" هو ضمان عمل مثل سياسات الحماية الاجتماعية، كلما دعت الحاجة لها. كما أنه من الأهمية بمكان تفعيل "المسؤولية الاجتماعية للشركات" ليتحمل القطاع الخاص بعض الأعباء الاجتماعية.

وبالإشارة إلى الجدول رقم (١١) يبين تفاوت البلدان العربية في إنفاقها العام الموجه للحماية الاجتماعية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. حيث يلاحظ ارتفاع نسبة هذا الإنفاق في حالات المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الكويت، والجمهورية التونسية (مقارنة مع النسب المرتفعة في الكتلة الأمريكية الشمالية، والأوروبية). في حين يوضح الجدول رقم (١٢) تفاصيل هذا الإنفاق حسب أشكال شبكات الأمان الاجتماعي بالدول حسب آخر الإحصاءات الخاصة بهذه الشبكات الصادرة عام ٢٠١٥. حيث يتضح أن أغلب الإنفاق يتجه إلى التحويلات النقدية غير المشروطة. ويوضح الجدول رقم (١٣) مجالات اهتمام مؤسسات الضمان الاجتماعي في عدد من الدول العربية. وبقدر تعلّق الأمر ببرنامج الضمان ضد البطالة فإن هناك تسعة دول من ضمن الدول الخاضعة للمسح لا يتوفر بها مثل هذا الضمان، مع وجود على أقل مؤسسة أو برنامج واحد، في حالة ستة دول عربية، يعني بهذا النوع من الضمان ضد البطالة. وللاستفادة من التجارب الدولية في مجال مؤسسة الحماية الاجتماعية الناجحة في الدول النامية (جنوب أفريقيا، والبرازيل، والهند، والصين)، (الجدول رقم ١٤). وتعرض هذه التجارب مدى تأثير صناديق ومؤسسات وبرامج الحماية الاجتماعية، في هذه البلدان، على الرفاه العام، ومدى وجود التزام ورغبة سياسية في دعم هذه المؤسسات، وخضوعها للرقابة والتقييم، واستدامتها المالية، وقدرتها الإدارية، وطبيعة العوائق التي تواجهها، والعمل على تعظيم الآثار المترتبة على إنشاء هذه المؤسسات، ومدى شمولها حسب النوع الاجتماعي.

الجدول رقم (١١): نسبة الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي

البلد/ الإقليم	1990	آخر سنة متاح عنها بيانات
الجزائر	7.6	(2011) 9.73
جيبوتي	غ.م	(2007) 7.29
موريتانيا	1.0	(2010) 4.87
المغرب	2.4	(2010) 6.57
السودان	1.10	(2010) 2.27
تونس	7.00	(2011) 10.40
البحرين	3.17	(2011) 4.01
العراق	غ.م	(2010) 11.65
الأردن	7.05	(2011) 12.11
الكويت	9.40	(2011) 11.40
لبنان	4.50	(2011) 1.12
ليبيا	غ.م	(2010) 6.55
عُمان	2.50	(2011) 3.60
قطر	غ.م	(2010) 1.74
السعودية	غ.م	(2011) 3.64
سوريا	غ.م	(2010) 1.91
الإمارات	غ.م	(2011) 3.76
اليمن	غ.م	(2011) 5.90
الشرق الأوسط	4.9	(2011-2010) 8.7
أوروبا الغربية	20.9	(2011-2010) 26.7
أمريكا الشمالية	14.0	(2011-2010) 19.4
العالم	5.8	(2011-2010) 8.6

غ.م: غير متوفر

المصدر: ILO, 2014.

الجدول رقم (١٢): الإنفاق على برامج شبكات الأمان بالدول العربية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

البلد	السنة	تحويلات نقدية مشروطة	تحويلات نقدية غير مشروطة	تحويلات غذائيه وعينيه غير مشروطة	تغذية مدرسية	أعمال عامة	شبكات امان أخرى	تنازل عن الر سوم	مجموع شبكات الأمان الاجتماعي
البحرين	٢٠١٠		١,١٤						١,١٤
مصر	٢٠١٠		٠,١٧						٠,١٧
العراق	٢٠١٢/٢٠١٣		٠,٣٨	٢,٢٣					٢,٦٠
الأردن	٢٠١٢/٢٠١٣		٠,٥٦		٠,١١			٠,٠١	٠,٦٨
الكويت	٢٠١٠	٠,٠٢	٠,٣٦					٠,٣٩	٠,٧٧
لبنان	٢٠١٣		٠,٤٤					٠,٦١	١,٠٤
موريتانيا	٢٠١٢		٠,٣٦	٠,٨٤	٠,١٠				١,٣٠
المغرب	٢٠٠٩	٠,٠٢	٠,٤٤	٠,١٧	٠,٠٩	١,٥٠	٠,١١		٢,٣٥
السعودية	٢٠١٢		٠,٧١						٠,١٧
السودان	٢٠١٣		٠,٠٥		٠,٠٣				٠,٠٨
سوريا	٢٠١٠								١,٠٠
تونس	٢٠١٣		٠,٣٨					٠,١٦	
اليمن	٢٠٠٩		٠,٧٥			٠,٥٢			١,٢٧

المصدر: The World Bank, 2015.

الجدول رقم (١٣): مؤسسات الضمان الاجتماعي الوطنية في البلدان العربية

البلد	مجالات السياسة المغطاة على الأقل من قبل مؤسسة واحدة	مجالات السياسة المرتبطة بالضمان الاجتماعي المغطاة على الأقل من قبل مؤسسة واحدة	مدى وجود مؤسسات أو برامج ضمان اجتماعي مشار إليها في التشريعات المحلية							
			المرض (نقدي)	الولادة (نقدي)	كبار السن	إصابة العمل	وهن الصحة	الناجون	بدل الأسرة	البطالة
الجزائر	8	تغطية شاملة (8)	●	●	●	●	●	●	●	●
جيبوتي	6	تغطية قانونية محدودة (5 – 6)	●	●	●	●	لا يوجد	●	●	لا يوجد
مصر	7	تغطية شبه شاملة (7)	●	●	●	●	●	●	لا يوجد	●
ليبيا	6	مجال محدود للتغطية (5 – 6)	●	●	●	●	●	●	لا يوجد	●
موريتانيا	6	تغطية قانونية محدودة (5 – 6)	△	●	●	●	●	●	●	لا يوجد
المغرب	7	مجال شبه شامل (7)	●	●	●	●	●	●	●	▲
الصومال	--	--	--	▲	--	--	--	--	لا يوجد	لا يوجد
السودان	4	تغطية قانونية محدودة جداً (1 – 4)	لا يوجد	▲	●	●	●	●	لا يوجد	لا يوجد
تونس	8	تغطية قانونية شاملة (8)	●	●	●	●	●	●	●	●
البحرين	5	حكم قانوني محدود (5 – 6)	لا يوجد	▲	●	●	●	●	لا يوجد	●
العراق	--	--	--	▲	--	--	--	--	--	لا يوجد
الأردن	6	تغطية قانونية محدودة (5 – 6)	△	●	●	●	●	●	لا يوجد	●
الكويت	4	تغطية قانونية محدودة جداً		▲	●	●	●	●	لا يوجد	لا يوجد
عُمان	4	تغطية قانونية محدودة جداً	لا يوجد	▲	●	●	●	●	لا يوجد	لا يوجد
قطر	--	تغطية قانونية محدودة (1 – 4)	--	▲	●	--	●	●	لا يوجد	لا يوجد
السعودية	--	تغطية قانونية محدودة جداً (1 – 4)	▲	▲	●	●	●	●	لا يوجد	O
سوريا	4	تغطية قانونية محدودة جداً (1 – 4)	لا يوجد	▲	●	●	●	●	لا يوجد	▲
اليمن	5	تغطية قانونية محدودة (5 – 6)	●	▲	●	●	●	●	لا يوجد	▲
الإمارات	--	--	--	▲	--	--	--	--	--	▲
لبنان	6	تغطية قانونية محدودة (5 – 6)	△	●	●	●	●	●	●	لا يوجد

المصدر: ILO, 2014.

● = هناك على الأقل مؤسسة أو برنامج واحد مشار إليه في التشريعات الوطنية. ▲ = متاح بشكل محدود. O = لم يتم تنفيذ التشريع لغاية الآن. △ = الاستفادة على شكل عيني فقط. -- = غير متوفر.

يقاس مجال السياسة المغطاة بعدد مجالات سياسة الضمان الاجتماعي بالقانون. ويأخذ هذا المؤشر قيمة ما بين (٠ – ٨)، حسب عدد هذه المجالات.

الجدول رقم (١٤): تجارب مؤسسية ناجحة في مجال الحماية الاجتماعية

الاهتمام بالشمول الاجتماعي وحسب النوع	تعظيم الآثار	تقليل العوائق	القدرة الإدارية	الاستدامة المالية	الرقابة والتقييم	الرغبة السياسية	التأثير على الرفاه العام	المؤسسة
يستبعد الأغنياء، ومن دون تحيّز حسب النوع الاجتماعي	توسيع الاستفادة من نظام التأمين الاجتماعي	عوائق محدودة أمام الشباب للعيش مع المتقاعدين	أنظمة توزيع مركزية وتحويلات نقدية مباشرة	حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي، و7% من الإنفاق الحكومي. ويتصف بأنه مكلّف إلاّ أنه في حدود التحمّل المالي	توسيع أنظمة التقاعد حسب الأصول، والمُدار من قبل وكالة التأمين الاجتماعي	التزام سياسي قوي، وتحديث للعقد الاجتماعي	خفض الفقر وعدم المساواة، والاستثمار في صحة وتعليم الأطفال	صناديق التقاعد الاجتماعية في جنوب أفريقيا
الاهتمام باحتياجات النساء، وخفض التفاوت ما بين المجموعات الاجتماعية	تبني استراتيجية إزالة الجوع، يعتمد التحويل النقدي المشروط على مدى توفّر المدارس	التأثير على عرض العمالة محدود	تشريع قومي مفصّل، وإدارة غير مركزية، وقيام البلديات بتوفير المعلومات الخاصة بالمستفيدين	4% من الناتج المحلي الإجمالي، مع اتجاه التكاليف الإدارية للانخفاض مع الزمن	يقوم البنك العام بالاختيار والدفع للمستفيدين	دعم شعبي وسياسي قوي للمؤسسة	خفض الفقر وعدم المساواة، وتعزيز الأداء التعليمي	مؤسسة بولسا فاميليا البرازيلية (تحويل نقدي مشروط)
يشمل كافة القطاعات العائلية الريفية، مع اهتمام خاص بالنساء والفئات المهمّشة	يدعم البنية التحتية الريفية في المناطق الفقيرة	توقّع بعض التأثير على الأجور السوقية وعرض العمل	يعتمد على تشريعات إدارية مركزية مع لامركزية في التنفيذ، ومتابعة محلّية	يموّل بالكامل من خلال الضرائب بالإضافة إلى مساهمات الولايات	يعتمد على خبرة مؤسسات حماية اجتماعية أخرى في مجال المتابعة والتقييم	دعم قوي من المجتمعات المحلية	يختلف التأثير حسب المحليات، يصل إلى 100 يوم من التشغيل	القانون الوطني بتأمين العمالة في الريف
يتم التركيز على المرأة العاملة	مربوط في شركة التأمين الرسمية	لا توجد أدلة على أن المؤسسة تزاحم الشبكات غير الرسمية	كادر وظيفي مهني وعاملين يمثلون الجهات المستفيدة	يعتمد على مساهمة الأعضاء	توجه تدريجي نحو توسيع عدد الأعضاء	منظمة قائمة على العضوية مع تأييد عام قوي	يغطي بعض المخاطر الصحية للأعضاء، مع محدودية في التأثير على السلوك الصحي	فيموسيوا، الهند
برنامج ريفي شامل ونفاذ للرعاية الصحية بشكل متفاوت	يُنظر إلى النظام على أنه محور رعاية صحية (ومجتمع متناغم)	بقاء التكاليف الصحية مرتفعة	قواعد مركزية وعضوية ومسؤولية محلية	مساهمات فردية، ومساهمة من قبل الدولة، وتوفير حساب للنظام يأحد بنوك الدولة	يتبع النظام الوطني تجارب على المستوى المحلي، ويتم إعادة تقييمه دورياً	دعم سياسي قوي جداً، والنظام مشرّع قانوناً	محدودية التأثير على الفقر، مع وجود بوادر في تحسّن النفاذ للنظام	النظام التعاوني الطبي الجديد، الصين

المصدر: The European Report on Development, 2010.

٩. السياسات الإسكانية والتجمعات البشرية المستدامة للجميع

في ظل تنامي معدلات النمو السكاني العربي الذي وصل معدل نموه خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) حوالي (٢,٤٠)، على مستوى الدول العربية، وفي ظل تنامي حصة السكان في المناطق الحضرية التي وصلت على أعلى نسبة في عام ٢٠١٣، في قطر ٩٨٧% من السكان، وإلى ٨٨% في البحرين، و ٨٢% في السعودية، و ٧٧% في ليبيا، و ٧٣% في عُمان، و ٦٦,٥% في تونس، فقد ترتب على ذلك ضمن نتائج أخرى زيادة الضغوط على توفير المساكن في مختلف البلدان العربية. وطبقاً لتقديرات (JII, 2015) فإن هناك عجز في عرض المساكن في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط تقدر بـ ٣,٥ مليون مسكن. في حين يوجد فائض عرض في السكن الفاخر. ويشير نفس المصدر السابق إلى حالة ثلاث بلدان عربية: الإمارات، والمملكة العربية السعودية، ومصر، من حيث متوسط الدخل الشهري لفئة الطبقة الوسطى، ونسبة الدخل المخفض لإيجار المساكن، حسب ما يوضحه الجدول (١٥) أدناه.

الجدول رقم (١٥): مخصص متوسطي الدخل للإيجار شهرياً: حالة الإمارات والسعودية ومصر

	الداخل العائلي	متوسط الدخل العائلي	النسبة المخصصة للإيجار من الدخل	الدخل المخصص للإيجار من الدخل
الإمارات (درهم)	١٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	%٣٠	٦٠٠٠
السعودية (ريال)	٦٠٠٠ – ٢٠٠٠٠	١٣٠٠٠	%٣٠	٣٩٠٠
مصر (جنيه)	٥٠٠٠ – ١٢٥٠٠	٨٧٥٠	%٣٠	٢٦٢٥

المصدر: JLL, 2015.

ويؤكد التقرير على أن هناك خمسة مجالات تؤثر على توفير المساكن، وهي: تكلفة الأراضي، والتشييد والبنية الأساسية، ونماذج البناء، ومدى سهولة النفاذ للتمويل، والإجراءات المنظمة للحصول على سكن.

وإذا ما أخذنا حالة دولة الكويت، وطبقاً للإحصاءات المتاحة يلاحظ تنامي الطلبات (القائمة) على المساكن التي توفرها الهيئة العامة للرعاية السكنية بلغت (٦) طلبات من عام ١٩٨٥، ووصلت إلى (٤٥٥٩) طلب عام ٢٠١٥. وبإجمالي عدد طلبات متراكم ما بين عامي ١٩٨٥ و٢٠١٥ يبلغ (١٠٩٧٧٥) طلب (موقع الهيئة العامة للرعاية السكنية، دولة الكويت) مع توقع خطة التنمية ٢٠١٦/٢٠١٥ – ٢٠٢٠/٢٠١٩. ووصول إجمالي الطلبات في نهاية السنة الأولى للخطة إلى (١٢٦٢١١) طلب وآخر سنة إلى (١٦٦٨١٣) طلب. وتستهدف الخطة تسليم قسائم وبيوت وشقق بعدد (٤٩٥٥) عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وليصل العدد المخطط تسليمه إلى (٢٤٠٠٠) في العام الأخير من

الخطة، وبمجموع لسنوات الخطة يصل إلى (٤٥٣٦٣). علماً بأن رقم مجموع الطلبات لغاية عام ٢٠١٥، والمشار إليه أعلاه هو (١٠٩٧٧٥) طلب.

وإذا أخذنا حالة بلد عربي آخر لا يعتمد على المورد النفطي بشكل أساسي ويتصف بالتنويع، جمهورية مصر العربية، فيلاحظ، واعتماداً على خطة التنمية للعام الحالي (وزارة التخطيط، ٢٠١٤)، اهتمام الخطة بقطاع الإسكان والتعمير باعتباره يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية في أحد أشكالها المتمثلة في الاحتياجات السكنية. وتحدد الخطة عدد من التحديات التي يواجهها قطاع الإسكان، والتي منها: الهجرة المستمرة للسكان لعواصم المدن الكبرى، وتضخم ظاهرة العشوائيات، والزيادة السكانية، وضعف مخصصات الصيانة لمرافق مياه الشرب والصرف الصحي، وتدني نسب القرى والتوابع المخدومة بالصرف الصحي وارتفاع تكلفة توصيلها، وتأخر الشركات في تسليم المشروعات السكنية. علماً بأن مشكلة العشوائيات، التي أشارت لها الخطة، لا ترتبط بحالة جمهورية مصر العربية فقط (والتي يقدّر عدد القاطنين بها حوالي ٥,٥ مليون نسمة)، بل تمتد إلى أغلب الدول العربية ليصل العدد في السودان واليمن إلى (٤,١) مليون لكل منهما، ولبنان إلى حوالي (١,٩) مليون، والعراق إلى (١٠,١) مليون، والأردن إلى (٦٨٦) ألف، والمغرب إلى (٢,٢) مليون، وسورية (قبل حالة عدم الاستقرار الحالية) إلى (١,٠) مليون (UN-Habital, 2012).

ووفقاً لـ (Hussein, 2015) فإن سكان العشوائيات في مصر يمثلون حوالي (٣٧%) من سكان الحضر. وتعكس هذه المشكلة سببين هما: الهجرة من الريف إلى الحضر، والبناء على الأراضي الزراعية بفعل ندرة الأراضي. حيث يقدّر بأن حوالي (٢٦) من مجموع (٢٨) عشوائية في مدينة القاهرة الكبرى، قد أقيمت على أراضي زراعية (ما عدا عشوائيتين هما: منشية ناصر، والفسطاط التي بنيت على أراضي صحراوية). وفي ظل قيام كافة العشوائيات بشكل غير قانوني، لا توفر السلطات المرافق اللازمة لها، وهو الأمر الذي يفاقم من توفر الشروط الحياتية المناسبة المحاربة للفقر.

وفي ظل هذه الأوضاع السكانية تحاول الخطط في جمهورية مصر العربية الحدّ من هذه الظاهرة، سواء العشوائيات أو توفير السكن الملائم، ويوضح الإطار رقم (٧) أهم معالم البرنامج الوطني للإسكان الإجمالي لعام ٢٠١٧.

الإطار رقم (٧): أهم معالم البرنامج الوطني للإسكان الإجمالي لعام ٢٠١٧

بدء برنامج وطني للإسكان يمتد حتى عام ٢٠١٧ يتضمن إنشاء مليون وحدة سكنية تستوعب وتدعم حوالي (٤,٥) مليون من محدودي الدخل، وطرح حوالي (٢٥٠) ألف قطعة أرض إسكان عائلي، وبسعر محدّد، وبنظام القرعة العلنية الداعمة لمتوسطي الدخل، بمساحات تتراوح ما بين (٢٠٠ – ٣٠٠) متر مربع، تستوعب حوالي (٤,٥) فرد. وإتاحة (٥٠) ألف قطعة أرض بمساحات تتراوح بين (٦٠٠ – ١٢٠٠) متر مربع، كأراضي عائلية بنظام المزاد العلني للقادرين من ذوي الدخل فوق المتوسط، بما يستوعب حوالي مليون فرد.

كما يتضمن البرنامج بدء تنفيذ معالجة المناطق العشوائية وغير الآمنة، وتحتوي هذه المعالجة على:

- إنهاء كافة مناطق الخطورة الداهمة بعدد (٣٠) منطقة خلال عام، وبتوفير حوالي (١٢) ألف وحدة سكنية بديلة.
- الانتهاء من باقي المناطق غير الآمنة بعدد (٣٦٠) منطقة بإجمالي (١٩٨) ألف وحدة من خلال برنامج الإسكان الاجتماعي حتى عام ٢٠١٧.
- تعبئة الجهود التطوعية والأهلية بالإضافة لتجهيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص للإسراع بتنفيذ البرنامج.

المصدر: وزارة التخطيط، ٢٠١٢.

أما فيما يخص التجربة التونسية، وبدءً من عام ٢٠١٣، بدأت العديد من البرامج لحلّ المشكلة الإسكانية في الجمهورية التونسية، بهدف توفير سكن بأسعار معقولة. وتتمثل أهم أركان هذه البرامج في (Ernst Young, 2013):

أ. العمل مع المجهّزين لتقليل تكلفة البناء والمواد الإنشائية.

ب. شرط أن يستخدم المقاولون العمالة المحلية.

ج. تقديم قروض سهلة للمواطنين، يشكّل عنصر المنحة حوالي (٥٠%)، وتدفع الـ (٥٠%) الأخرى من القرض خلال (٢٥) سنة.

د. عدم السماح للمستفيدين من الحصول على سكن اجتماعي بإعادة بيعه.

وإذا كان من المهم الاستفادة من تجارب دولية في مجال توفير السكن المتّسق مع الاحتياجات البشرية اللائقة للبشر، خاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط، فإنه يمكن الاستفادة من تجربة سنغافورة في هذا المجال، كما هو موضح في الإطار رقم (٨) أدناه.

الإطار رقم (٨): تجربة سنغافورة في توفير السكن اللائق

كان عدد سكان سنغافورة عندما نالت استقلالها عام ١٩٦٠ حوالي (١,٩) مليون نسمة، يسكن ثلثي هذا العدد في سكن غير منظم أو غير رسمي، بسبب الفقر. إلاّ أنه بعد (٥٠) سنة، وبعد سكان حوالي (٥,٣) مليون نسمة، يتمتع حوالي (٩٣%) من السكان بسكن مملوك ملكية خاصة، علماً بأن توفير السكن تم من خلال الحكومة لنسبة تعادل (٨٢%) من النسبة الأخيرة، سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر. والسؤال كيف حدث ذلك. حدث ذلك من خلال الخطوات التالية:

١. البحث: لتحديد المشكلة وأبعادها، وحاجة المواطنين، وصياغة الحلول. واستغرق البحث ما بين عامي ١٩٨٥-١٩٨٩.
٢. التخطيط الحضري: بعد ذلك تم التخطيط للمظهر والشكل الذي سوف تظهر به المدينة، آخذين بنظر الاعتبار الأبعاد التاريخية والتراثية والبيئية والثقافية وغيرها في هذا النوع من التخطيط.
٣. إيجاد وبناء مساكن بأسعار معقولة، ومرافقها المختلفة. وعليه تم بناء (٢٣) مدينة. وتم تخصيص (٤٥%) فقط من مساحة الأراضي للسكن، واستخدام نسب المساحات الأخرى (٥٥%) للمدارس، والمراكز الرياضية، والحدائق، والمحلات. مع أهمية الاستثمار في الصناعات النظيفة في هذه المدن، الأمر الذي جذب العمالة من الإناث، حيث يمكنهم العمل بنفس المواقع التي يتواجد بها أولادهم.
٤. الحرص على أن يسكن في المدن الجديدة كافة فئات الناس بغضّ النظر عن أصولهم، أو مستويات دخلهم بهدف التماسك الاجتماعي وتعظيم الولاء. وبالشكل الذي يحارب أي توجه لخلق جزر منعزلة لفئات سكانية حسب مستواها المعيشي.
٥. قامت سنغافورة عام ١٩٨٥ بإعادة تسكين الناس القاطنين سابقاً بمساكن غير منتظمة أو مهمّشة إلى مساكن المدن الجديدة. وحققت سنغافورة، بنفس العام، هدف عدم وجود فرد بدون مسكن.

المصدر: Ernst Young, 2013.

١٠. التصحر والسياسات المقترحة

ينظر للتصحر على أنه العملية الناتجة من الجفاف، وتآكل الغابات، أو الزراعة غير الملائمة، وتشير المعلومات المتوفرة عن التصحر في البلدان العربية إلى أنه من ضمن مساحة البلدان العربية (قبل استقلال جنوب السودان) البالغة حوالي (14,302,374) كيلو متر مربع، هناك حوالي (٩،٧٦٤،١٢٠) كيلو متر مربع عبارة عن أراضي صحراوية، تبلغ نسبتها من مجموع الأراضي حوالي (٦٨%)، وأن هناك حوالي (٢،٨٧٢،٤٢٦) كيلو متر مربع (ما نسبتها ٢٠,٥%) معرضة للتصحر (Abahussain et.al., 2002). وتقل نسب التصحر مثل في حالة سورية لتصل إلى حوالي (١٠%)، وترتفع إلى نسب مرتفعة في حالات مثل المملكة العربية السعودية، والجزائر.

ولا بد من الإشارة بأن ظاهرة التصحر لا تشير إلى تقدم الصحاري، بل استمرار تآكل النظم الحيوية للأراضي الجافة بواسطة أنشطة بشرية مثل الزراعة الغير مستدامة، والتعدين، والرعي الجائر Overgrazing، والتغييرات المناخية. وتتمثل مخاطر التصحر في حقيقة أن هناك حوالي (٢) مليار نسمة في العالم يعتمدون على الأنظمة الحيوية للأراضي الجافة، وأن (٩٠%) من هؤلاء

يقطنون في البلدان النامية (United Nations day to Combat Desertification,). وعادة ما توجد ضغوط تتصف بالديمومة وتسببها معدلات النمو السكاني المرتفعة، على الأراضي الجافة بهدف استزراع الأراضي، الأمر الذي يزيد من ظاهرة الرعي الجائر، واستنفاذ الأراضي، وكذلك استنفاذ المياه الجوفية، ويشر التقرير العربي الموحد لعام ٢٠١٢ (اعتماداً على أحد دراسات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لعام ٢٠١٠) إلى أن مساحة الأراضي المتدهورة في البلدان العربية تبلغ حوالي (٥٣%) مليون هكتار. وتتمثل المسؤولية الرئيسية لهذا التدهور في الرعي الجائر (٢٨٨ مليون هكتار)، وإلى أسباب أخرى، كما يوضحها الجدول رقم (١٦) أدناه.

الجدول رقم (١٦): أهم أسباب تدهور الأراضي في البلدان العربية

المساحة (ملبون هكتار)	السبب
٢٨٨	الرعي الجائر
١٠٣	التعرية بسبب الرياح وفقدان التربة الصالحة
٤٣	التعرية المائية
٨٢	تدهور الإنتاجية الزراعية بسبب الملوحة وازدياد القلوية
١٢,٧	تلوث التربة وفقدان الخصوبة
٢,٤	تهدم البناء الأرضي وتصلب سطوح التربة
٥٣١,١	المجموع

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، ٢٠١٢

واعتماداً على بعض التجارب العربية لمحاربة التصحر (انظر تجربة الأراضي الفلسطينية المحتلة: برنامج الأمم المتحدة للإنماء، وسلطة جودة البيئة، والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ٢٠١٢، وكذلك التجارب العربية المشار إليها في موقع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة " أكساد")، تلخص المصفوفة التالية أهم أسباب التصحر والسياسات المقترحة.

في حين يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية (برنامج الأمم المتحدة للإنماء، ٢٠٠٩) إلى أن التصحر يهدد نحو (٢,٨٧) مليون كيلو متر مربع (حوالي خُمس مساحة الدول العربية). وأن نسبة الأراضي التي تواجه مخاطر التصحر تبلغ حوالي (٤٨,٦%) من مساحة الأراضي في دول المشرق العربي، و(٢٨,٦) في دول النيل والقرن الإفريقي، و(١٦,٥%) في دول شمال أفريقيا، و(٩%) في دول الجزيرة العربية.

وبالإشارة إلى بعض التجارب العربية الخاصة بمحاولة الحدّ من التصحر من خلال إعادة الغطاء النباتي والمحافظة عليه، يمكن الإشارة إلى الإطار رقم (٩)، الذي يوضح تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في هذا المجال بمحية الصّرة.

الإطار رقم (٩): تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال إعادة الغطاء النباتي

وذلك من خلال عمليات الاستزراع بالشتول الرعوية، وتثبيت التربة، والتخفيف من الانجراف، والنثر المباشر للبذور. وساهمت منظومة سدّات نشر المياه في توفير مياه الري للشجيرات الرعوية، بالإضافة إلى أساليب أخرى. الأمر الذي أدى إلى زيادة الأنواع النباتية في محمية الصرة (أحد البرامج المشمولة في هذه التجربة) من (٣٢) نوع عام ٢٠٠٠ إلى (٤٥) نوع عام ٢٠٠٥. وساعد في زيادة الإنتاجية النباتية من (٢٥٧) كيلو جرام إلى (١١٤٥) كيلو جرام، كما هو موضح أدناه:

الحمولة الرعوية (رأس/هيكتار/ ١٨٠يوم)	الإنتاجية الرعوية (كيلو جرام للهيكتار)	الإنتاجية النباتية (كيلو جرام للهيكتار)	الأنواع النباتية	بدء ونهاية المشروع
٠,٤٧	١٢٨,٥	٢٥٧	٣٢	بدء المشروع: ربيع ٢٠٠٠
٢,١٢	٥٧٢,٥	١١٤٥	٤٥	نهاية المشروع: ربيع ٢٠٠٥

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، ٢٠١٢ (مأخوذ من قاعدة بيانات "أكساد").

وأخيراً، يمكن الإشارة في هذا المجال إلى أهم أسباب التصحّر والسياسات المقترحة، كما هو موضّح بالجدول رقم (١٧) أدناه.

الجدول رقم (١٧): أهم أسباب التصحر والسياسات المقترحة

أهم السياسات المقترحة	أهم الأسباب
- العمل على تطبيق أنظمة المنظمة، وإعادة الغطاء النباتي - الالتزام بعدم الضخ الزائد من المياه الجوفية، وحصرها من ري المحاصيل الزراعية في حدود عدم التأثير على المخزون الجوفي. - استعادة الغطاء النباتي من خلال النثر المباشر للبذور. - استزراع الشتول بأنواعها مثل الأنسجة النباتية وغيرها، للحدّ من عمليات الانجراف الريحي والمائي.	أسباب مرتبطة بالإدارة غير المستدامة للمدخلات والموارد: - الرعي الجائر - الضخ الزائد للمياه الجوفية - أساليب ري غير صحيحة - استخدام زائد للأسمدة الكيماوية - إزالة وحرائق الغابات والتحطيب - تغيير نمط استخدام الأراضي
- العمل على تطبيق مقترحات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) من حيث: زيادة مرونة المجتمع (توفير سبل العيش البديلة، ودعم العلوم الزراعية، وتمكين الفئات الضعيفة،..)، وتحسين إدارة الأراضي، وتنويع الإنتاج، واستعادة الأراضي (من خلال تقنيات الري والتشجير الجيني للمحاصيل)، والتحكم في تآكل التربة، واستخدام مصادر طاقة غير خشبية للحد من إزالة الغابات، إيجاد حلول بديلة مثل عدم وجود الحرث، وإقامة شراكات دولية للتعاون في مجال محاربة التصحر.	أسباب اقتصادية/ اجتماعية: - الفقر وغياب الأمن الغذائي - تدهور إنتاجية الأراضي الزراعية بفعل زيادة تملح الأراضي وازدياد القلوية - فقدان خصوبة التربة وتلوثها
- إصدار قوانين وتشريعات بيئية ملزمة التنفيذ. - العمل على زيادة الإرشاد والتوعية بمخاطر التصحر حكومياً ومع المجتمع المدني.	عوامل مؤسسية: - ضعف التشريعات المحاربة للتصحر - نقص المعلومات وقواعد البيانات المناسبة - ضعف الوعي لدى الناس
- تشجيع مشروعات استدامة الغابات. - الالتزام بالمعايير البيئية الدولية التي تحد من الانبعاثات للحد من التغير المناخي المضر بالقطاع الزراعي. - التحكم بالنمو السكاني المضر بالمساحات الزراعية وعدم تصحرها.	عوامل طبيعية: - التغيير المناخي النمو سكاني والضغط على الموارد

المصادر: مجمعة من: برنامج الأمم المتحدة، وسلطة جودة البيئة، الآلية العالمية (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ٢٠١٢).

– برنامج الأمم المتحدة للإنماء،٢٠٠٩.

١١. السياسات اللازمة لتعزيز الحكم الرشيد والنزاهة

يعرّف برنامج الأمم المتحدة في ورقته الخاصة بالسياسات عام ١٩٩٧ الحكم الرشيد على أنه (UN, 2006): "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية بهدف إدارة شؤون بلد معين على كافة المستويات وتتضمن هذه الإدارة: الآليات Mechanisms، والعمليات Processes، والمؤسسات Institutions، التي من خلالها يوضح المواطنون مصالحهم، ويمارسوا حقوقهم القانونية، ويلتزموا بمسؤولياتهم، ويتوسطوا لحلّ خلافاتهم". ومنذ ذلك الحين خضع هذا التعريف لتوسعات أخرى من جهات مختلفة مثل البنك الدولي الذي عرّف هذا الحكم على أنه: "الطريقة التي تمارس من خلالها السلطة إدارة الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية خدمة للتنمية". ويتصف الحكم الرشيد الجيد بإدارة قطاع عام على أساس من الكفاءة والفعّالية ومحاربة الفساد، والمساءلة، وتبادل المعلومات (الشفافية)، وإطار تشريعي للتنمية (عدالة، واحترام لحقوق الإنسان، وحريات).

ويلاحظ من الجدول رقم (١٨) أدناه، فأن أغلب الدول العربية ذات أداء مؤسسي متواضع في مجال معايير الحكم الرشيد التي (تتراوح قيمة المؤشرات ما بين "٢,٥-" الأسوأ، و٢,٥+ الأفضل). وإذا ما علمنا بأن الأداء المؤسسي هو أحد الشروط المسبقة الأساسية لنجاح وتحقق التنمية المستدامة، فإنه العمل على تحسن قيم هذه المؤشرات يعتبر ذو أهمية بالغة. ويوضح الإطار رقم (١٠) أدناه، بعض السياسات المقترحة لتحسين أداء الحكم الرشيد والنزاهة في البلدان العربية.

الجدول رقم (١٨) الحكم الرشيد والنزاهة

	التعبير والمساءلة		الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب		فاعلية الحكومة		جودة التنظيم		سيادة القانون		السيطرة على الفساد		متوسط المؤشرات	
البلد	1996	2014	1996	2014	1996	2014	1996	2014	1996	2014	1996	2014	1996	2014
الإمارات	-0.431	-1.064	0.861	0.815	0.631	1.477	0.734	0.977	0.688	0.711	-0.087	1.233	0.40	0.69
الأردن	-0.168	-0.770	-0.152	-0.559	0.122	0.135	0.026	0.080	0.276	0.482	-0.124	0.155	0.00	-0.08
البحرين	-0.743	-1.320	-0.412	-0.941	0.631	0.591	0.530	0.695	0.043	0.449	0.166	0.299	0.04	-0.04
الجزائر	-1.267	-0.929	-1.860	-1.171	-0.950	-0.512	-0.771	-1.207	-1.193	-0.733	-0.480	-0.614	-1.09	-0.86
السعودية	-1.412	-1.785	-0.264	-0.238	-0.255	0.225	-0.155	-0.006	0.245	0.269	-0.635	0.097	-0.41	-0.24
السودان	-1.883	-1.734	-2.510	-2.356	-1.116	-1.607	-1.364	-1.390	-1.633	-1.145	-1.276	-1.447	-1.63	-1.61
الصومال	-2.088	-2.134	-2.653	-2.488	-2.095	-2.480	-2.536	-2.114	-2.221	-2.389	-1.740	-1.687	-2.22	-2.22
العراق	-1.957	-1.208	-1.854	-2.472	-1.947	-1.133	-2.023	-1.247	-1.513	-1.364	-1.535	-1.338	-1.80	-1.46
الكويت	-0.196	-0.650	0.131	0.136	0.133	-0.148	0.065	-0.131	0.597	0.050	0.715	-0.263	0.24	-0.17
المغرب	-0.359	-0.700	-0.293	-0.395	-0.033	-0.138	-0.174	-0.011	0.239	-0.057	0.327	-0.260	-0.05	-0.26
اليمن	-0.680	-1.336	-1.393	-2.527	-0.588	-1.405	-0.446	-0.845	-1.347	-1.171	-0.351	-1.551	-0.80	-1.47
تونس	-0.449	0.028	0.156	-0.933	0.410	-0.128	0.012	-0.349	-0.202	-0.118	-0.221	-0.093	-0.05	-0.27
جزر القمر	-0.585	-0.333	0.375	-0.194	-1.727	-1.666	-1.163	-1.139	-1.052	-0.936	-0.931	-0.530	-0.85	-0.80
جيبوتي	-0.856	-1.405	-0.477	-0.717	-0.936	-0.970	-0.949	-0.547	-0.960	-0.845	-0.473	-0.492	-0.78	-0.83
سلطنة عمان	-0.512	-1.053	0.801	0.659	0.550	0.287	-0.066	0.690	0.691	0.580	0.037	0.251	0.25	0.24
سوريا	-1.329	-1.800	-0.410	-2.757	-0.643	-1.441	-1.202	-1.674	-0.383	-1.339	-0.776	-1.549	-0.79	-1.76
فلسطين	-1.096	-0.848	-1.653	-1.986	-1.199	-0.528	-0.923	0.277	-0.110	-0.444	-0.931	-0.566	-0.99	-0.68
قطر	-0.544	-0.975	0.196	1.000	0.465	0.992	-0.065	0.567	0.096	0.986	-0.087	1.093	0.01	0.61
لبنان	-0.295	-0.417	-0.758	-1.721	-0.063	-0.375	-0.437	-0.220	-0.245	-0.759	-0.469	-1.063	-0.38	-0.76
ليبيا	-1.398	-1.147	-1.075	-2.324	-0.865	-1.643	-1.813	-2.191	-1.059	-1.523	-0.776	-1.610	-1.16	-1.74
مصر	-0.758	-1.193	-0.577	-1.582	-0.206	-0.819	0.010	-0.754	0.045	-0.602	-0.066	-0.593	-0.26	-0.92
موريتانيا	-0.540	-0.914	0.263	-0.581	-0.145	-1.051	-0.546	-0.696	-0.386	-0.819	-0.015	-0.916	-0.23	-0.83

المصدر: World Bank, 2015.

الإطار رقم (١٠): بعض السياسات المقترحة لتقرير الحكم الرشيد والنزاهة لخدمة التنمية العربية

- من المهم، ضمن الإطار التشريعي والقانوني، ضمان فصل السلطات واستقلالية القضاء. بالإضافة إلى إصدار وتفعيل قوانين محاربة الاحتكار، والرقابة المحاسبية والمالية، وهيئات مكافحة الفساد ودعم النزاهة، ورفع كفاءة المحاكم وسرعة البث في القضايا، وإيجاد ودعم سلطات فض المنازعات سواء ضمن غرف التجارة، أو ضمن المحاكم التجارية المختصة. ومن المهم أيضاً فك التشابك ما بين القوانين والجهات والهيئات المختلفة
- أما في المجال المالي فمن المهم العمل ضمن مفهوم " الموازنة العامة المفتوحة" حيث تضمن مشاركة الناس في إعداد وتنفيذ ومتابعة أعمال الموازنة وتفعيل دور المجتمع المدني المتخصص (علماً بأن هناك سبعة دول عربية من ضمن عشرة دول مشمولة بآخر مسح للموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥، تقع ضمن الدول التي لا تتوفر عن موازنتها العامة معلومات أو أن المعلومات نادرة، والتي تقع ضمن فئة (٠ – ٢٠) نقطه من ضمن ١٠٠ نقطه كأعلى أداء.
- من الأهمية بمكان، في المجال النقدي، الالتزام بالمعايير الدولية مثل معايير بازل ٣، وتعزيز الإفصاح عن الميزانيات العمومية للشركات، وتحسين المعلومات الخاصة بالائتمان وشروطه، وتعزيز سلطات البنك المركزي في الرقابة المصرفية، وعلى حساب رأس المال بميزان المدفوعات بشكل خاص.
- في محاول للحدّ من ومكافحة ظاهرة البحث عن الريع، يبدو من المناسب العمل على تفعيل الحكومة الالكترونية (باعتبارها أحد مكونات مبادرة "الحكم الرشيد" لخدمة التنمية في البلدان العربية لعام ٢٠٠٥، والمعلنة في البحر الميت، المملكة الأردنية الهاشمية) (Good Governance for Development, 2005). علماً بأن أفضل بلد عربي في مجال الحكومة الإلكترونية هو سلطنة عُمان التي حققت رقماً قياسياً يُعادل ٠,٧٣ عام ٢٠١٤ تتراوح قيمة الرقم ما بين (٠,٧٥ – ١,٠٠) يليها الامارات (٠,٧١)، ثم السعودية (٠,٦٩) ثم قطر (٠,٦٣).
- وبقدر تعلق الأمر بالمعلومات فمن الضروري قيام الجهاز المركزي للإحصاء بالمسؤولية المركزية عن إصدار المعلومات والبيانات الخاصة بمؤشرات التنمية، بهدف عدم تضارب مصادر المعلومات، وكذلك بهدف ضمان حرية الحصول على المعلومات من مصدر واحد وحرية تداولها.
- تفعيل دور الدولة التنموية تلاعب مؤسسي يضمن عدم فشل السوق، وضمان اعتبارات الكفاءة والعدالة. وذلك من خلال التشريعات الملائمة، أو من خلال الاستثمار العام الرشيد.

12. المسؤولية الاجتماعية للشركات

ولعلّ من الآليات الواجب تعزيزها، في حالة وجودها، وإيجادها، في حالة عدم وجودها، هي تلك الخاصة بمسؤولية الشركات الخاصة في مجال الرعاية والحماية والتماسك الاجتماعي. وبشكل خاص في تلك البلدان العربية التي لا تخضع شركاتها الخاصة لضريبة الشركات. ويمكن اعتبار هذه المساهمة كجزء من العبء الضريبي المفترض (رغم أن ذلك لا يعفي من أهمية التمويل الضريبي المباشر، على شكل ضريبة الشركات، للإيرادات بالموازنات العامة لهذه الدول). (أنظر الإطار رقم (١١) حول تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات). ويترتب على هذه المسؤولية أن لا تكون الشركات أمام مسؤوليات مرتبطة بأهداف الشركات، وبنفس الوقت ملتزمة بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع الذي ينتمي إليه.

الإطار رقم (١١): تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات

تُعرّف الشبكة العربية المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "التزام مستمر من قبل نشاط الأعمال بالسلوك أخلاقياً، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، بنفس الوقت الذي تساهم به الشركات في تحسين نوعية الحياة للعاملين بالشركات وعائلاتهم. وكذلك للمجتمع المحلي، والمجتمع ككل.

المصدر: Arab CSR Network website.

واعتماداً على ما ورد في موقع الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للشركات يوضح الإطار رقم (١٢) أهم الممارسات العربية في مجال هذه النوعية من المسؤولية. وهو الأمر الذي يحفّز على تشجيع وتعزيز هذه المسؤولية كأحد أدوات السياسات الاجتماعية في مجال التماسك الاجتماعي.

الإطار رقم (١٢): أفضل الممارسات الاجتماعية للشركات الخاصة العربية

١. شركة البترول الكويتية، دولة الكويت: مشروع الوقود البيئي، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم، ودعم عدد من الهيئات الخيرية. امتدت المسؤولية لتشمل أنشطة اجتماعية في لبنان، وباكستان، والصومال.
٢. جمارك دبي، الإمارات العربية المتحدة: رعاية المواهب المحلية، وتمكين المرأة، وحقوق العمل، وتطور "مشروع الجمارك الخضراء"، للقضاء على الاتجار الغير مشروع بالمواد الضارة للبيئة، وبناء مركز ومسجد تعليمي في الصومال، وإصدار تقارير الاستدامة المعتمدة من قبل "مبادرة الإبلاغ العالمية GRI".
٣. شركة هنكل Henkel، دول مجلس التعاون، (منظفات وعناية منزلية ومواد تجميل): إدارة النفايات، وتوفير الطاقة ونشر الوعي بقضايا الاستدامة، ومبادرة "ليكن لك تأثير على الغد"، والعمل التطوعي للموظفين، ومنصّات داخلية للتدريب وتوليد الأفكار الجديدة، وبرامج التوعية للمستهلك، وغيرها.
٤. المستشفى التخصصي، المملكة الأردنية الهاشمية: المساهمة في بناء مجموعة محلية من الفنيين والمدربين في الرعاية الصحية المتخصصة، واحترام حقوق المرضى وعائلاتهم، والحفاظ على أخلاقيات وثقافة المجتمع، وتعزيز نهج غير تمييزي، ما بين المرضى، حسب النوع الاجتماعي والدين والعرق، ومرافق خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، والتوعية الاجتماعية، وفرق دعم للدول المحتاجة، وإدارة المخاطر البيئية، والتقليل من بصمة النفايات في المستشفى.
٥. شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (مشروع مشترك: دولة الكويت، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، لتصنيع الأسمدة والبتروكيماويات): مبادرات بيئية، والممارسات المستدامة للعمل والعمال، ودعم مشاركة المجتمع المحلي والعالمي خاصة في مجال التعليم، وإقامة عدد من المشروعات ذات الطابع البيئي مثل مصنع اليوريا، ومشروع استعادة غاز ثاني أوكسيد الكربون ومزرعة أسماك ومحمية طيور وحديقة الأعشاب والنباتات الطبية والحديقة الخيرية وواحة الزيتون، بالإضافة للمحاضرات البيئية والجوائز.
٦. شركة دي أل أي بايبرر بالشرق الأوسط (منطقة الشرق الأوسط): من أكبر الشركات المقدمة للخدمات القانونية في العالم والشرق الأوسط، وفتحت قسماً متخصصاً بالمسؤولية الاجتماعية. وتهتم في تعظيم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الأثر البيئي والمجتمع المدني، وتمكين المرأة العربية، والتعليم القانوني للطلبة الإماراتيين، والمساهمة في مبادرات التعليم والمساواة، وتوفير الخدمات القانونية التي تخدم المصلحة العامة، وتشجيع موظفيها على العمل التطوعي.
٧. شركة رويال الصناعية التجارية (السلطة الفلسطينية): تعمل في مجال التصنيع والاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة للأدوات الصحية وشبكات وتوزيع المياه. وتساهم في البحث الخاص بتطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتوفير استخدام الطاقة، وإدارة النفايات الصناعية، وإنشاء فرق اجتماعية مثل فرقة الدبكة الشعبية وفرق كرة القدم والكشافة، وتقديم الدعم إلى المستشفى الأهلي، وقاعة رويال للثقافة والفنون.
٨. شركة دبليو أس (الشرق الأوسط): وهي شركة استشارية متعددة التخصصات مثل إدارة الطاقة، وإدارة الكربون، وكتابة التقارير، وإدارة الأراضي، وإثراء التنوع البيولوجي. وتعمل في تعزيز الممارسات الخضراء، وبرنامج التعليم الجماعي، وبناء ملجأ للأطفال في الشارقة.
٩. حضانة بلاسوم (دبي، الإمارات العربية المتحدة): أول حضانة محايدة كربونياً في المنطقة، وتعمل في ظل ثلاث مبادئ: الإنسان، والكوكب، والرفاء. وتعمل اجتماعياً في مجال إعادة التدوير، والاستهلاك المستدام، والعمل وفق المعايير الخضراء، وتقوم بشراكة مع المخيم التربوي لرعاية الحيوانات، وغيرها.
١٠. أي.بي. بي (سلطنة عُمان): تعمل في مجال تقنيات الطاقة الأتمتة. وتساهم في دعم حقوق الإنسان، والمعايير الأخلاقية، والامتثال لمعايير العمل، ودعم مشروعات التعليم واحترام حقوق العمال.
١١. شركة بوينغ (الشرق الأوسط): لديها هدفين رئيسيين اجتماعياً: خفض البطالة، ودعم النظام التعليمي. وعملت مع منظمات مجتمع مدني وشركاء آخرين في هذا المجال، خاصة مع "مؤسسة إنجاز العرب"، ومع كلية دبي للإدارة الحكومية، وجامعة هارفارد.
١٢. بنك بي. إل. سي (لبنان): يعمل البنك اجتماعياً في مجال دمج احترام البيئة، وتمكين المرأة، ومشروع التشجير، ومشروع التوعية المجتمعية بالتعاون مع منظمات غير حكومية مثل "جذور لبنان" لحماية البيئة.
١٣. اتصالات مصر (جمهورية مصر العربية): تتركز المسؤولية الاجتماعية في مجال إيصال المياه والمحافظة عليها من خلال مشروع "المنشأة" بهدف زيادة الوعي البيئي، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وتوفير المساعدة الطبية للأمراض المرتبطة بمياه الشرب الملوثة، والري المستدام، وكفاءة الطاقة، وإنتاجية الأراضي، ومبادرة "لنجعلها خضراء".
١٤. البنك العربي الأفريقي الدولي (جمهورية مصر العربية): يوجد لدى البنك وحدة للمسؤولية الاجتماعية. ويعمل في مجال تدعيم التعليم، والصحة، ومستشفى الأطفال، ومعاهد طبية متخصصة، بالتعاون مع جامعة القاهرة، والمنصورة. ويتبنى البنك ركائز ثلاث للتنمية والنمو: الصحة، والتعليم، والبيئة.

المصدر: Arabia CSR Network, 2013.

١٣. سياسات التنمية المستدامة والأمم المتحدة

إنطلاقاً من وثائق الأمم المتحدة الخاصة بمسح العديد من المؤشرات والسياسات والإجراءات المرتبطة بتنفيذ أهداف الألفية، والمقترحة من دول ومنظمات إقليمية ودولية. وبالإشارة إلى ملخص هذه السياسات والإجراءات الواردة بالوثيقة رقم A/69/L.85، يوضح الجدول رقم (١٩) أدناه، ملخصاً بالإجراءات والسياسات المقترحة ضمن هذه الوثيقة والخاصة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

الجدول رقم (١٩): الإجراءات والسياسات المقترحة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥

الإجراءات والسياسات	أهداف التنمية المستدامة
– كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده. – وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.	**الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**
– زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا. – وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢٠.	**الهدف الثاني: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع**
– زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا. – منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية. – اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.	**الهدف الثالث: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة**

تابع الجدول رقم (١٩): الإجراءات والسياسات المقترحة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥

الإجراءات والسياسات	أهداف التنمية المستدامة
– بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع. – الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠. – الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠.	**الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع**
– تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء. – دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية. – زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة. – تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.	**الهدف الخامس: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار**

تابع الجدول رقم (١٩): الإجراءات والسياسات المقترحة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥

الإجراءات والسياسات	أهداف التنمية المستدامة

– القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية. – تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة. – اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.	**الهدف السادس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات**
	الهدف السابع: توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم
– دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية. – العمل بحلول عام ٢٠٢٠، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. – دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.	**الهدف الثامن: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة**

تابع الجدول رقم (١٩): الإجراءات والسياسات المقترحة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥

الإجراءات والسياسات	أهداف التنمية المستدامة
– تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠. – دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.	**الهدف التاسع: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة**
	الهدف العاشر: تطوير المعرفة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكار والتقدم العلمي
– تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠. – توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام ٢٠٣٠.	**الهدف الحادي عشر: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة**

تابع الجدول رقم (١٩): الإجراءات والسياسات المقترحة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥

الإجراءات والسياسات	أهداف التنمية المستدامة

– دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة. – وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية. – ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.	**الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة**
	الهدف الثالث عشر: تعزيز النزاهة والحوكمة
– زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. – توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق. – تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة ١٥٨ من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه".	**الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة**

تابع الجدول رقم (١٩): الإجراءات والسياسات المقترحة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥

الإجراءات والسياسات	أهداف التنمية المستدامة
– حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً. – حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات. – تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة.	**الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي**
– تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة. – تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.	**الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات**
	الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المصدر: مجمّعة من: الأمم المتحدة، ٢٠١٥.

المراجع

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، مشروع الخطة الإنمائية للسنوات ٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٩/٢٠٢٠، دولة الكويت.

الأمم المتحدة، ٢٠١٥، مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وثيقة رقم A/69/L.85.

برنامج الأمم المتحدة للإنماء، وسلطة جودة البيئة، الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،٢٠١٢، الاستراتيجية الوطنية، برنامج العمل الوطني واستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يناير.

صندوق النقد العربي وآخرون، 2012، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي.

صندوق النقد العربي وآخرون، ٢٠١٤، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، ٢٠١٤، ورشة العمل حول ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، الدوحة، قطر، ١٥ – ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول.

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة " أكساد" www.acsad.org

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم ٢٩.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إدارة البحوث، دولة الكويت.

موقع الهيئة العامة للرعاية السكنية، دولة الكويت <www.housing.gov.kw/Attachments/Talabat_Stat_ july_2015.pdf>.

ورقة المفاهيم، ٢٠١٥، المؤتمر الوزاري حول أجندة التنمية المستدامة العالمية ما بعد ٢٠١٥ في الدول العربية، ٦ – ٧ ديسمبر/ كانون الأول.

وزارة التخطيط، ٢٠١٢، خطة عمل الحكومة في إطار الرؤية التنموية لمصر الثورة، جمهورية مصر العربية، نوفمبر.

وزارة التخطيط، ٢٠١٤، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام ٢٠١٤/٢٠١٥، جمهورية مصر العربية.

Abahussain, A . Abdu, W.Al zubari. N. Alaa EL Deen, and M. Abdul Rahman, 2002, Desertification in the Arab Region: Analysis of Current Status of Trends, Journal of Trends, Journal of Arid Environment, No 51.

Abay, T., 2010, Domestic Resource Mobilization in Sub-Saharan Africa: The Case of Ethiopia, North-South Institute, Canada.

Arab CSR Network, About Us <www.arabiacsrnetwork.com/about-us>.

Behrendt, C., 2013, Investing in People: Implementing the Extension of Social Security through National Social Protection Floors.

Blanchard, O., G. Dell' Aricca, P. Mauro, 2010, Rethinking Macroeconomic Policy, IMF, Staff Position Note, SPN/10/03, February 12.

Bruns, B., et al., 2012, Achieving World Class Education in Brazil: The Next Agenda World Bank, Washington, DC.

Devlin, J., 2010, Challenges of Economic Development in the Middle East and North Africa, World Scientific Studies in International Economics No. 8, World Scientific Publishing Co., USA.

East Asia Forum, 2012, Lessons from Cash Transfers Programmes in Indonesia, 21st July.

Ernst Young, 2013, Housing the Crowing Population, Jeddah Economic Forum, Post Forum Report.

Febriany, V., and A. Suryahadi, 2012, Lessons From Cash Transfer Programmes in Indonesia, East Asia Forum <http://eastasiaforum.org/2012/07/21/ lessons-from-cash-transfer-programms-in-indonesia>

Fiszbein, A., et al., 2009, Conditional Cash Transfers: Reducing Present and Future Poverty, A World Policy Research Report No. 47603, Washington, DC.

Ghosh, J., 2012, Expanding the Fiscal Space through Taxation: Lessons from Ecuador, Budget Track, Vol. 8, No. 3.

Good Governance for Development in the Arab Countries, 2005, Declaration: Initiative on Good Governance for Development in the Arab Countries, http://2001-2009.state.gov/p/ inl/rls/other/42298.htm.

Hussein, W., 2015, Slums Issues in Egypt: An Approach to the Application of Green Building Concepts, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol. 6, No. 5.

IMF, OECD, UN, and World Bank, 2011, Supporting the Development of More Effective Tax Systems: A Report to the G20 Development Working Group, Washington, DC., Paris, New York.

International Budget Partnership , 2015, Budget Survey, Washing Form.

International Labour Organization (ILO), 2012, Monetary Policy and Employment in Developing Asia, ILO Asia Pacific Working Paper Series, Geneva, February.

International Labour Organization (ILO), 2012, Social Protection Flows Recommendation, Resolution No. 202, Geneva.

International Labour Organization (ILO), 2013, Pros and Cons of Key Financing Mechanism for Social Health Protection, Geneva.

International Labour Organization (ILO), 2014, Social Protection Global Policy Trends: 2010-2015, From Fiscal Consolidation to Expanding Social Protection: Key to Crises Recovery, Social Protection Department, Paper No. 12, Geneva.

International Monetary Fund (IMF), 2015, Financial Position in the Fund as of September.

International Monetary Fund (IMF), Country Policy Intentions.

JLL, 2015, Middle-Income Housing: MENA Region.

McKinley, T., and K. Kyrili, 2009, Is Stagnation of Domestic Resources in Low-Income Countries Inevitable?, School of Oriental and African Studies, University of London, Discussion Paper 27/09.

OECD Database < https://data.oecd.org >

Ortiz, I., and M. Cummins, 2013, The Age of Austerity: A Review of Public Expenditure and Adjustment Measures in 181 Countries, Initiative for Policy Dialogue and the South Center, Working Paper, New York, March.

Planning Commission, 2008, Eleventh Five Year Plan 2007-2012: Inclusive Growth, Vol. 1, Government of India, New Delhi, India.

Pollin, P. and A. Zhu, 2005, Inflation and Economic Growth: A Cross-Country Non Linear Analysis, Working Paper Series No. 109, Political Economy Research Institute (PERI), University of Massachusetts Amherst, Sponsored by UNDP.

Powers, M., 2008, The destruction of education in Iraq by War and Occupation, International Baccalaureate, October, < http://www.ibo.org/ibaem/conferences/documents/ EDUCATION INIRAQBYWARANDOCCUPATIO1.pdf >

Saalvedra, J., and S. Garcia, 2013, Educational Impacts and Cost Effectiveness of Conditional Cash Transfers Programmes in Developing Countries: A Meta Analysis, Center for Economic and Social Research (CERS), Working Paper Series No. 2013-007, January.

Santisteban, S. and A. Velloso, 2005, Sanction, War, Occupation and the de-development of Education in Iraq: International Review of Education, Vol. 51, No. 1, January.

Slimane, S., and M. Tahar, 2010, Why is Fiscal Procyclical in MENA Countries?, Working Paper No. 566, Economic Research Forum, Egypt.

Tanzi, V. and H. Zee, 2001, Tax Policy For Developing Countries, IMF's Economic Issues No. 20.

The European Report on Development, 2010, Social Protection for Inclusive Development: A New Perspective in EU Co-Cooperation with Africa, Belgium.

The World Bank, 2015, The State of Social Safety Nets, Washington, DC.

The World Bank Governance Indicators, 2015 Update, www.govindicators.org.

The World Bank Database < http://data.worldbank.org >

The World Bank, Knowledge Economy Index <data.worldbank.org/data-catalog/KEI>.

UN Sustainable Development Website < http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals >

UNESCO Institute for Statistics (UIS), Database on Education <uis.unesco.org/database>

UNESCO, 2014, Roadmap for Implementation the Global Action Program on Education for Sustainable Development, Paris.

UNESCO, 2014, Teaching and Learning: Achieving Quality for All (2013/2014), Paris.

UNESCO, 2015, Educational for All 2000-2015: Achievements and Challenges, Paris.

UN-Habitat, 2012, The State of Arab Cities: Challenges of Urban Transition, Nairobi.

UNICEF and UNESCO, 2013, Making Education a Priority in the Post 2015 Development Agenda, Paris, New York.

UNICEF, 2011, Austerity Measures Threaten Children and Poor Households: Recent Evidence in Public Expenditures from 128 Developing Countries, UNICEF Policy and Practice, New York, September.

United Nation Development Programme (UNDP), 2010, Active Macroeconomic Policy For Accelerating Achievement of the MDG Targets, Discuaaion Paper, September.

United Nation Development Programme (UNDP), 2013, Human Development Report, New York.

United Nations Education, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2011, The Quantitative Impact of Conflict on Education, Technical Paper No. 7, UNESCO Institute for Statistic, Canada.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2011, The Hidden Crisis: Armed Conflict and Education, Paris.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2012, Iraq Office Newsletter, Issue 2, April.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2010, UNESCO Science Report: The Current Status of Science Around the World, Second Revised Edition, Paris.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2010, Education Under Attack, Paris.

United Nations, 2006, Definition of Basic Concepts and Terminologies in Governance and Public Administration, E/C.16/2006/4. New York.

United Nations, 2014, E- Government Survey: E- Government for the future we want, Economic and Social Affairs, ST/ ESA/ PAD/ SER.E/ 188, New York.

United Nations, Sustainable Development Goals Website < https://sustainabledevelopment.un.org >

United Nations, World Day to Combat Desertification < http://www.un.org/en/events/desertification day >

World Development Indicators (WDI) Website <http://data.worldbank.org/data-catalog >

World Trade Organization (WTO) Website <www.wto.org>

الملحق

أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

أولويات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (١٧ هدف)
١. القضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله في كل مكان.
٢. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحّية وبالرفاهية لجميع الأعمار.
٤. ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
٥. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
٦. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحّي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
٧. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
٨. تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للـ
٩. إقامة بنى أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
١٠. الحدّ من انعدام المساواة داخل البلد وفيما بين البلدان.
١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة.
١٢. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
١٣. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
١٤. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرين واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
١٥. حماية النظم الحيوية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي، وعكس مسار التدهور، ووقف فقدان التنوع الحيوي
١٦. التشجيع على إقامة مجمّعات مسالمة لا يهمّش منها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة نفاذ الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، على جميع المستويات.
١٧. تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية، من أجل التنمية المستدامة.

المصدر: ورقة المفاهيم، ٢٠١٥.

أهداف التنمية المستدامة العربية المعدّة في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، عمّان ١١ مايو/ أيار ٢٠١٤

الأولو	الهدف
١.	القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى.
٢.	خفض معدلات البطالة، وتوفير الوظائف والعمل اللائق للشباب من الجنسين.
٣.	تحقيق الأمن الغذائي، والتغذية السليمة، وتعزيز الزراعة المستدامة.
٤.	توفير التعليم المتميّز للجميع والقضاء على الأميّة.
٥.	تأمين الخدمات الصحّية المناسبة والجيدة والشاملة، بما فيها الصحة النفسية، وصحة الأمهات والأطفال
٦.	تمكين المرأة والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين.
٧.	ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم.
٨.	ضمان السكن اللائق، وتعزيز التجمعات البشرية الملائمة والدامجة لجميع فئات المجتمع.
٩.	ضمان الحصول على المياه والصرف الصحّي للجميع، وتعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للمياه والطاقة
١٠.	تطوير الثقافة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكارات في مجال التطور التكنولوجي.
١١.	تمكين الجميع من الحصول على الطاقة المستدامة.
١٢.	مكافحة التصحّر وتدهور وجفاف الأراضي، والمحافظة على النظم البيئية والتنوع الحيوي.
١٣.	تعزيز النزاهة والحوكمة.
١٤.	توفير بيئة تمكينية للتنمية المستدامة وتوفير التمويل اللازم لها.
١٥.	تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بجميع أطيافه.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، ٢٠١٤.